

د. المتولي علي المتولي الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدسوق - جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بدسوق
قسم اللغويات

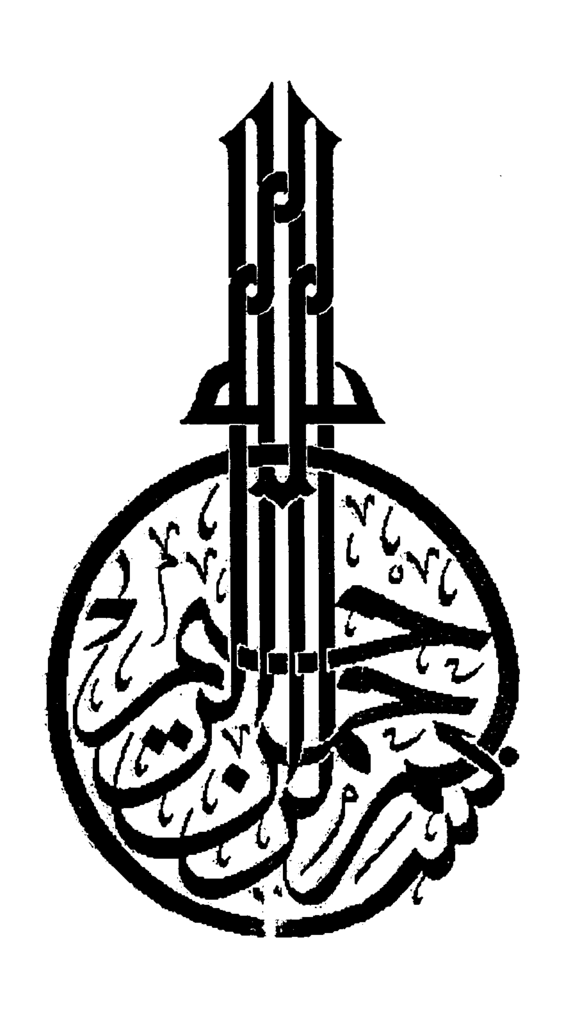
تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ

دِرَاسَةٌ تَفْصِيلِيَّةٌ لأَحْوَالِ الْهَمْزَةِ وَضَوَابِطِهَا الْقِيَاسِيَّةِ

تأليف

الدكتور/ المتولى على المتولى الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية بدسوق
جامعة الأزهر







المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، عليه أعتمد وبه أستعين ، والصلاة والسلام على النبي الكريم ، سيدنا محمد المبعوث قدوة للناس ورحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ...

فإن الثقل والخفة ضابطان متقابلان لهما دوران ملحوظ فى مجال علم الأصوات وعلم الصرف ، وبخاصة فيما يتعلق بصوغ الأبنية وأحوالها ، فالأصوات التي ينطق بها الحروف المكونة لبنية الكلمة قد تصدر عن بذل جهد كبير أثناء النطق بها ، مما يؤدى إلى ثقل اللفظ المنطوق به ، فيعمد المتكلم إلى التقليل من ذلك الجهد المبذول بإجراء خطوات معينة تتحقق بها خفة اللفظ وينتفي ثقله ، وإن أدى ذلك إلى العدول عن مقيس الكلام ومطرده .

والاستثقال له صور متعددة ، ناتجة على علاقة الحروف التي تتشكل منها بنية الكلمة بعضها ببعض ، من حيث التطابق في المخرج أو غيره ، ومن حيث الاختلاف في صفات تلك الحروف وألقابها المتعارف عليها ، كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والإطباق والاستعلاء والقلقلة واللين ، وغير ذلك من الصفات والألقاب التي ضبطت بضوابط اصطلح عليها علماء اللغة .

ومن الحروف المستثقلة على المتلفظ « الهمزة » ، إذ إنها أدخل حروف الحلق في الحلق ، ولها نبرة كريهة . ولذلك عمد أكثر أهل الحجاز إلى تخفيفها ، إما بإبداله ، وإما بتسهيلها بجعلها بين بين ، وإما بحذفها ، على ما سيأتي بيانه بالتفصيل في خلال الدراسة في البحث ، والعزم معقود على أن يتكون من خمسة مباحث

* **المبحث الأول** : في إيضاح أحوال الهمزة ، وبيان خصائصها ، ومواضعها في كلام العرب .

* **المبحث الثاني** : في بحث أحكام الهمزة مفردة ، أي غير ملتقية مع همزة أخرى .

* **المبحث الثالث** : في بيان أحكام الهمزتين الملتقيتين، إحداهما ساكنة .

* **المبحث الرابع** : في تناول أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمة واحدة .

* **المبحث الخامس** : في بحث أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمتين.

هذا ... ونتبع هذه المباحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ، والأمل كبير في أن أوفق فيما قصدت إليه ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يكون جَنَاهُ دانيا لكل مطلع عليه ، والله حسبي ونعم الوكيل .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ



المبحث الأول

أحوال الهمزة وخصائصها

الهمزة حرف مجهور شديد منتفخ [١]، يخرج من أقصى الحلق وأسفله إلى ما يلي الصدر ، إذ إنها أدخل حروف الحلق في الحلق [٢] ، ولها نبرة كريهة في الصدر تخرج من أقصى الحلق تجرى مجرى التهوع [٣]، وبذلك كان النطق بها تكلفا ، فثقلت على لسان المتلفظ بها ، وشق النطق بها وثقل [٤] ، ومن ثم ساغ فيها التخفيف في لغة أكثر أهل الحجاز وبخاصة قريش [٥] ، حيث خففوها بإبدالها لتزال نبرتها الكريهة فتلين ، أو بحذفها للتخلص منها وما بها من الثقل ، أو بجعلها بين بين ، أي : ينطق بها بين « الهمزة »وحرف المد الذي منه حركتها ، أو حركة ما قبلها ، لتسهيل ما بها من الثقل ، وذلك بشروط وضوابط ستذكر في موضعها ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وللهمزة أحوال ومواضع مختلفة ، إذ إنها إما أن تكون مركبة مع غيرها من الحروف بحيث تكون بعضًا من كلمة ، بأن تقع أصلا من أصول هذه الكلمة ، أو حرفا زائدا على أصولها ، وإما أن تكون مفردة فترد كلمة مستقلة ، مع كونها حرفا محضا من حروف المعاني [٦]، وإيضاح ذلك ما يلي :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣، ٤٣٦، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ١/ ٦٠, ٦١ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى.

(٢) انظر: شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٧، ١٠/ ١٢٤ـ عالم الكتب ـ بيروت .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٨ (هارون) ، واللباب فى علل البناء والإعراب ، لأبى البقاء العكبرى ٢/ ٤٤٣ ، تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للإمام الرضى ٣/ ٣١، تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن ، و محمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٧، و « التَّهَوُّعُ » تكلف القيء ، فهو ضرب من التكلف ، (انظر لسان العرب ، لابن منظور ٦/ ٤٧٢١ ـ دار المعارف المصرية ـ).

(٤) انظر اللباب ٢/ ٤٤٣، وشرح الشافية ٣/ ٣١.

(٥) انظر شرح الشافية ٣/ ٣١، ٣٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٧

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإربلي ص٢٨ . تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي : ص ٣٨ تحقيق / أحمد محمد الخراط .

أولا : خصائص الهمزة الواقعة بعض كلمة :

الهمزة المركبة مع غيرها من الحروف في كلمة إما أن تكون أصلا من أصولها ، وإما أن تكون حرفا زائدا فيها ، فإن كانت أصلا وقعت فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، فمن وقوعها فاء نحو : « أُذُن » و « أَنْف » و « أمل » و « أَخَذَ » و « أَمَرَ » ، ومن وقوعها عينا نحو : « رَأْس » و « فَأْس » و « ذِئْب » و « سَأَل » و « سَئِمَ » و « لَؤُمَ » ، ومن وقوعها لاما نحو : « قُرْء » و قَرَأَ » و « جَاءَ » و « اسْتَبْرَأ » .

ولما كانت الهمزة الواحدة مستثقلة فإنها لم تقع مجتمعة في موضعي : الفاء والعين ، ولا في موضعي : العين واللام ، فلم ترد كلمة في كلام العرب فاؤها وعينها همزتان ، ولا عينها ولامها همزتان ، وإنما وردت أسماء محصورة فاؤها ولامها همزتان [(١)] ، منها : « آءَة » [(٢)] و « أَجَأ » [(٣)] .

وإنما يُقْضَى بكون الهمزة أصلا من أصول الكلمة إذا وقعت أولا بعدها حرفان ، كـ « أخَذَ » و « أَجَل » و « إِبِل » ونحوها ، أو بعدها أربعة أحرف فصاعدا مقطوع بأصالتها ، كـ « إِصْطَبْل » و « إِبْرَيْسَم » ـ وهو الحرير ـ و « إِبْرَاهِيمَ » و« إِسْمَاعِيلَ » خلافا للبغداديين ، حيث قضوا بزيادة الهمزة فيها [(٤)] ويقضى ـ أيضا ـ بكونها أصلا إذا وقعت حشواً أو آخراً ، ما لم يقم على زيادتها دليل ، إذ إن « الهمزة » إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية ، وذلك كـ « سَأَلَ » و « تَوْأَم » و « ذِئْب » و« لُؤْم »و« رُؤْيا » و «بَلأَزَ الرَّجُلُ ـ أو ـ تَلأَبَ » بمعنى : فَرَّ وأَسْرَعَ ، و « بَرْأَلَ الدِّيكُ » بمعنى : نَفَشَ رِيشَهُ ، و « السَّأْسَم » وهو نوع من الشجر ، و « اطْمَأَنَّ » و« ارْبَأَرَّ الرَّجُلُ »

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ , ٧١.

(٢) الآءَةُ : ثمرة شجرة معينة . (انظر : القاموس المحيط ١/ ٧ ، طبعة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٣) الأَجَأ : جبل لطيء ، يذكر ويؤنث ، (انظر : لسان العرب ١/ ٣٠ ـ دار المعارف بمصر ـ).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٩٥ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس.

بمعنى : اقْشَعَرَّ ، و « قَرَأَ » و « جَاءَ » و « نَبَأَ » و « دَاء » و« أدْوَاء » و « تَكَفْـرَأَ السَّحَابُ» بمعنى : تَرَاكَبَ ، ونحو ذلك [(١)] وتكون زائدة حشوا وآخرا إن قام دليل على زيادتها ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، منها ما زيدت فيه الهمزة ثانية كَـ « شأْمَلٍ» ، لغة في : « الشَّمَالِ » وهو بوزن « فَأْعَلٍ » ، إذ يقال:« شَمَلَتِ الرِّيحُ » ـ بلا همز ـ ، و « رِئْبَالٍ » ـ أي : الأَسَد ـ ، يقال له : الرِّيبَالُ » ـ بلا همز ـ ، ومنها ما زيدت فيه ثالثة كَـ «شَمْأَل » ، لغة أخرى في : « الشَّمَالِ » ، وهو بوزن « فَعْأَل» ، بدليل : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » ، ومنها ما زيدت فيه الهمزة رابعة كَـ « حَطَائطَ » ـ وهو القصير ـ ، و« حَـرَائضَ» ، أي : الأَسَدُ ، إذ يقال له : «جرْوَاضٌ» ـ بلا همز ، و « قَدَائمَ » ، أي: قَديم ، و « امْـرَأَةٌ ضـهيأة» بوزن « فَعْلأة» ، خلافا للزجاج ، حيث ذهب إلى أن الهمزة أصل في : « ضَـهْيَأ» ونحوه [(٢)] ومنها ما زيدت فيه خامسة كَـ « ضَـهْيَاءَ » بوزن « فَعْـلاء» ، و « الضَّهْيَاءُ » و « الضَّهْيَأَةُ » و « الضَّهْرَاءُ » : هى المرأة التى لا تحيض أو التى لا ثدى لها [(٣)] ، و « حَبَنْطَإٍ» ـ وهو منتفخ البطن ـ ، « حَمْرَاءَ » ، ومنها ما زيدت فيه سادسة كَـ «احْبِنْطَإٍ » و « عَقْرَبَاءَ » ـ اسم بلد ـ ، و« حَرُوَرَاءَ » ، ومنها ما زيدت فيه «الهمزة » سابعة كَـ « برْنَسَاءَ » ، أي : الناس ، و « عَاشُورَاءَ » ومنها ما زيدت فيه ثامنة كَـ « برْبِيَطْيَاءَ » وهو موضع ينسب إليه الوَشْىُ ، فالهمزة في الألفاظ المذكورة ونحوها قضى عليها بالزيادة لقيام الدليل على زيادتها [(٤)] .

هذا ... وتزاد « الهمزة » أولا في الأسماء والأفعال إذا تصدرت في اسم أو

---

(١) انظر : سر الصناعة ١/ ١٠٧, ١٠٨ ، والمنصف : لابن جنى : ص ١١٦, ١١٧ ، ١٢٠، ١٢١ ، بتحقيق / محمد عبد القادر احمد عطا ، والممتع ، لابن عصفور ١/ ١٢٧ وما بعدها ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والارتشاف ١/ ٩٥, ٩٦.

(٢) انظر: معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/ ٤٤٣، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي .

(٣) انظر المصدر السباق ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٨، والمصنف : ص ١٢٣ , ١٢٤.

(٤)انظر: المصدر السابق ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٨-١١١ والممتع في التصريف ١/ ٢٢٧-٢٣٠ ، وارتشاف الضرب ١/ ٩٤, ٩٥, ٩٦ ، واللباب ، لأبى البقاء العكبرى ٢/ ٢٤١, ٢٤٢, ٢٤٣ وشرح الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣٦٩, ٣٧٠، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد .

فعل وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، مقطوع بأصالتها

أما عن وقوعها زائدة في أول الأسماء فإن أكثر ما يقضى بزيادة الهمزة أولا - فيها - بالاشتقاق أو التصريف ، كـ « أَحْمَرَ » و « أَفْضَل » ونحوهما من الصفات، إذ إن « أَحْمَرَ » من الحمرة ، و « أَفْضَل » من الفضل .

والأسماء التى لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف وتتصدر بهمزة حكم بزيادة هذه الهمزة حملا على الأكثر ، أي : نحو : « أَحْمَر » و « أَفْضَل » فمن الأسماء التى قضى بزيادة الهمزة في أولها حملا على الأكثر نحو : « أُصْبُع » وفيها تسع لغات ، حيث تفتح - فيه - « الباء وتكسر وتضم » ، مع فتح « الهمزة » وكسرها وضمها [(١)] ، و« أُبْلُم » - بضم « الهمزة » وكسرها وفتحها - ، بمعنى : الخوصة ، و « أِثْلِب » بكسر الهمزة وفتحها - بمعنى : فتات الحجارة والتراب ، و « أَفْكَل » وهو الرعدة ، و « أَيْدَع » وهو الزعفران ، وقيل : طائر ، و« أرنب »، وما ماثل ذلك [(٢)] .

وقد تكون زيادة « الهمزة » أولا في الأسماء للإلحاق ، نحو : « إِنْقَحْل » وهو المُخْلَقُ من الكبر والهرم [(٣)]، وقد أُلْحِقَ بـ « جِرْدَحْل » ، وهو الوادي ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى [(٤)] .

وأما وقوع « الهمزة » زائدة في أول الأفعال فإنه إما أن يكون لمعنى ، وإما أن يكون للإمكان [(٥)]. فتكون الهمزة زائدة أولا في الأفعال لمعنى يتمثل في أمور أهمها ما يلى :

١- أن تكون زائدة لِلتَّعْدِيَةَ خاصة ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثيا لا

---

(١) انظر: القاموس المحيط ٣/ ٤٦ ، ولسان العرب ٤/ ٢٣٩٥ - دار المعارف -
(٢) انظر : الممتع ١/ ٥٤ ,٥٥ ,٧٢، والمصنف : ص ١١٦ ,١١٧ ,١١٨، واللباب ٢/ ٢٣٠
(٣) انظر: همع الهوامع ، للسيوطى ٣/ ٤١٧، تحقيق/ أحمد شمس الدين
(٤) انظر القاموس ٣/ ٣٣٧.
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٩٤، وهمع الهوامع ٣/ ٤١٧ (أحمد شمس الدين)

ينطق به ، ولو نطق به لكان لازما ، وبزيادة الهمزة يكون منطوقا به ومتعديا إلى مفعول به واحد ، وذلك نحو : « أَلْقَى زَيْدٌ مَا فِي يَدِهِ » إذ إن الفعل « أَلْقَى » لا ينطق به إلا بالهمزة ، وأصله : اللام والقاف والياء ، من « الإلْقَاءِ» بمعنى : « الطَّرْحِ» ولم ينطق بهذا الأصل ، فلما زيدت الهمزة في أوله نطق به وصار متعديا فقيل : « أَلْقَاهُ » ومنه قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾[1] ، وكذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثيا لا ينطق به ، ولو نطق به لكان متعديا إلى مفعول واحد ، وبزيادة الهمزة يصير منطوقا به ومتعديا إلى مفعولين ، وذلك نحو : « أَلْفَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا » إذ إن الفعل « أَلْفَى » الأصل فيه : « لَفِيَ » ، ولم ينطق بهذا الأصل ، ولو نطق به لكان متعديا إلى مفعول به واحد، فلما زيدت الهمزة في أوله صار منطوقا به ومتعديا إلى مفعولين ، فقيل : « أَلْفَيْتُهُ كَذَا » ، ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾[2] والحاصل أنه لا معنى لزيادة الهمزة في هذا الضرب إلا النطق بالفعل غير المنطوق به مجرداً، وتعديته إلى مفعول به واحد ، أو إلى مفعولين[3] .

٢- أن تكون زائدة للنَّقْلِ خاصة ، بمعنى أنها تزاد لمجرد نقل الفعل من أصله الثلاثي فيصير رباعيا ، سواء أكان الأصل الثلاثي منطوقا به أم غير منطوق به ، والفعل المنقول بالهمزة من الثلاثي إلى الرباعي يبقى كما كان عليه قبل النقل من اللزوم والتعدى ، فإن كان في أصله الثلاثي لازما بقي كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة ، ومن ذلك نحو : « أَشْكَلَ الأَمْرُ » و « أَبْطَأَ الْغُلَامُ » و « أَسْرَعَ الرَّجُلُ» و « أَلَاحَ الْبَرْقَ » ، فالأفعال : « أَشْكَلَ» و« أَبْطَأَ» و «أَسْرَعَ» و «أَلَاحَ » ونحوها أفعال زيدت فيها « الهمزة » لمجرد النقل فصارت

(١) سورة الشعراء: من الآية ٤٥.

رباعية ، باقية على ما كانت عليه من اللزوم ، إذ إن أصولها الثلاثة المجردة أفعال لازمة ، وهي : « شَكُلَ » و «بطؤ » و«سرُع» و « لاَحَ » ، إلا أن « شَكُلَ » لا ينطق به ثلاثيا مجردا ، في حين ينطق بـ « بطؤ »و « سرُعَ » و « لاَحَ » ثلاثية كما ينطق بها رباعية ، ولا تفيد الهمزة فيها سوى النقل خاصة .

وإذا كان الأصل الثلاثي للفعل متعديا بقى كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة ، ومن ذلك نحو . « أَلْجَمَ الرَّجُلُ الْفَرَسَ » و « أَسْحَمَتِ السَّمَاءُ مَاءَهَا » ، أي : صَبَّتْهُ ، فكل من الفعلين : « أَلْجَمَ » و « أَسْحَمَ » زيدت الهمزة في أوله لمجرد النقل من الأصل الثلاثي المتعدى ، وهو : « لَجَمَ» في الفعلْ الأول ، و سَحَمَ في الفعل الآخر ، ولم ينطق بهذا الأصل في كل منها ومن ذلك ـ أيضا ـ نحو : « أَوْقَفَ الْمُحْسِنُ بَعْضَ مَالِه » و « أَمْهَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ » و « أَسْقَى زَيْدٌ دَابَّتَهُ » فكل من : « أَوْقَفَ » و« أَمْهَرَ» و « أَسْقَى» فعل رباعي زيدت الهمزة في أوله ، ولم تفد فيه شيئا سوى النقل من أصله الثلاثي المتعدى ، المنطوق به،إذ الأصل في « أَوْقَفَ»: « وَقَفْتُ الْمَالَ » من « الْوَقْفِ » ، والأصل في « أَمْهَرَ»: « مَهَرْتُ الْمَرْأَةَ » ، أي: دفعت إليها مهرها ، والأصل في « أَسْقَى» : « سَقَيْتُ الدَّابَّةَ » فـ « وَقَفَ » و « مَهَرَ» و « سَقَى » أفعال ثلاثية متعدية منطوق بها ، وبقيت على تعديها بعد النقل بزيادة الهمزة فيها أولا [(١)] .

ومن هذا الضرب:« أَسْرَى » و « أَرْسَلَ » في قوله ـ تعالى ـ:﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [(٢)] ، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [(٣)]

٣-أن تكون « الهمزة »**للتَّعْدِيَةِ والنَّقْلِ مَعًا** ، وذلك إذا كان الفعل ـ في أصله ـ ثلاثيا منطوقا به ، لازما ، أو متعديا إلى مفعول به واحد ، أو متعديا إلى مفعولين ، فإن كان لازما صار بزيادة الهمزة رباعيا متعديا إلى مفعول به

(١) انظر. رصف المباني ص ٤٩ , ٥٠ ، وشرح الشافية ١/ ٨٤, ٨٥

(٢) سورة الإسراء . من الآية الأولى .

(٣) سورة الفيل : الآية ٣

واحد ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » و « أَقَمْتُ زَيْدًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعول صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى مفعولين ، نحو : « عَطِيتُ زَيْدًا » و « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعولين صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو: « عَلِمْتُ الْمُسَافِرَ قَادِمًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْمُسَافِرَ قَادِمًا »[1] ، ومن أمثلة هذا الضرب : « أَتْرَفَ » و « أَذْهَبَ » و «أَخْرَجَ » و « أَشْهَدَ » و « أَتْبَعَ» في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[2] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾[3] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴾[4] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[5] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا ﴾[6] .

٤ – أن تكون للتَّعْرِيضِ ، بمعنى أن ما كان مفعولا لفعل ثلاثي قبل أن تزاد الهمزة يكون بزيادتها في أول هذا الفعل معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، وإن لم يكن كذلك ، ومنه نحو : « بِعْتُ الْفَرَسَ »إذ إن « الْفَرَسَ» مفعول به للفعل « بَاعَ » فإذا زيدت الهمزة فقيل : « أَبَعْتُ الْفَرَسَ » صار المعنى : « عَرَضْتُ الْفَرَسَ لِلْبَيْعِ» ، أي : عَرَضْتُهُ لأن يكون مبيعا ، بيع أو لم يبع ، ومنه نحو : « أَسْقَيْتُ الدَّابَّةَ » ، أي: جعلت لها ماء وسقيا ، شربت أو لم تشرب ، و « أَرْهَنْتُ الْمَتَاعَ » ، أي : عَرَضْتُهُ للرهن ، رهن أو لم يرهن[7] .

٥ – أن تكون للصَّيْرُورَةَ ، بمعنى أن فاعل الفعل الذي تزاد « الهمزة » في أوله يصير بزيادتها صاحب ما اشتق « ـه ، أو صاحب شيء هو صاحب ما

---

(١) انظر: رصف المباني : ص ٥٠ ,٥١، وشرح الشافية ١/ ٨٥ ,٨٦.
(٢) سورة المؤمنون : من الآية ٣٣
(٣) سورة فاطر من الآية ٣٤.
(٤) النازعات : الآية ٣١
(٥) سورة الكهف : من الآية ٥١.
(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤.
(٧) انظر الكتاب ٤/ ٥٩ (هارون) ، والممتع ١/ ١٨٧، وشرح الشافية ١/ ٨٨.

اشتق منه ، فالأول ـ وهو الأكثر ـ نحو : « أَلْحَمَ الرَّجُلُ » ، أي: صار ذا لحم ، و « أَطْفَلَتِ الْمَرْأَةُ » ، أي : صارت ذا طفل ، و « أَثْمَرَ الزرعُ » أي : صار ذا ثمر ، و « أَغَدَّ الْبَعِيرُ » أي : صار ذا غدة ، ومن الآخر نحو : « أَجْرَبَ الرَّجُلُ » ، أي : صار ذا إبل ذات جرب ، و « أَخْبَثَ زَيْدٌ » ، أي: صار ذا أصحاب خبثاء [(١)] .

٦- أن تكون لِلاسْتِحْقَاقَ ، بمعنى أن الفعل الذي تزاد «الهمزة» في أوله يكون معناه : حان وقت يستحق فيه الفاعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، أي : بزيادة الهمزة في الفعل أولا يحين وقت دخول الفاعل في أصل الفعل ؛ ويقرب منه ويصير مستحقا له ، وذلك نحو : « أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، أي حان وقت حصاده فاستحق أن يحصد ، و « أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ » ، أي: حان وقت قطع ثمره وصرامه فاستحق أن يقطع ويصرم ، و « أَزْوَجَتْ هِنْدٌ » ، أي : صارت مستحقة لأن تكون زوجا ، وحان وقت زواجها [(٢)] .

٧- أن تكون بمعنى الدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ ، زَمَاناً أَوْ مَكَاناً ، بمعنى أن زيادة الهمزة في أول الفعل تكون للدلالة على دخول فاعل هذا الفعل في الوقت الذي اشتق منه الفعل المذكور ، أو في المكان الذي هو أصله والوصول إليه ، فالأول نحو : « أَصْبَحَ » و « أَمْسَ » و « أَفْجَرَ» و « أَشْهَرَ » ، أي: دخل في الصباح ـ و ـ المساء ـ و ـ الفجر ـ و ـ الشهر ، والآخر نحو : « أَعْرَقَ » و « أَشْأَمَ » و « أَنْجَدَ» و « أَجْبَلَ » و «أَصْحَرَ » ، أي : وصل إلى العراق ـ و ـ الشام ـ و ـ نجد ـ و ـ الجبل ـ و ـ الصحراء.

وقيل : إن منه الوصول إلى العدد الذي هو أصل الفعل الذي زيدت « الهمزة » في أوله ، نحو : « أَتْسَعَ » و « أَعْشَرَ» و « آلَفَ » ، بمعنى : وصل إلى التسعة ـ و ـ العشرة ـ و ـ الألف [(٣)] .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٥٥. ٥٩. ، والممتع ١/ ١٨٧، وشرح الشافية ١/ ٨٨.
(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٦٠. ٥٩. ، والممتع ١/ ١٨٨، وشرح الشافية ١/ ٨٩, ٩٠.
(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٦١, ٦٢, ٦٣ ، وشرح الشافية ١/ ٩٠.

٨- أن تكون «الهمزة » لِلْمُصَادَفَةِ ، ومعنى ذلك أن يوجد مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله موصوفا بصفة مشتقة من أصل هذا الفعل ، وذلك نحو : « أَحْمَدْتُهُ » و « أَبْخَلْتُهُ » و « أَجْبَنْتُهُ » ، اي : وجدته محموداً - و - بخيلا - و - جبانا [١]

٩- ان تكون لِلسَّلْبِ وَالإِزَالَةِ ، بمعنى أن يزيل الفاعل عن مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله أصله الذي اشتق منه الفعل المزيد بالهمزة ، وذلك نحو: « أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ » ، اي : « أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ » ، و « أَشْكَيْتُ زَيْدًا » اي: أَزَلْتُ شَكْوَاهُ ، و « أَقْذَيْتُ عَيْنَ زَيْدٍ » ، اي : أَزَلْتُ قَذَى عَيْنِه » [٢]

هذه هي ابرز المعاني التي تزاد لها الهمزة أولا في الأفعال ، وزيدت لمعان اخرى ليس لها ضوابط كضوابط المعاني المذكورة ، وذلك كونها :« لِلْمُطَاوَعَةِ »، نحو : « بَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ » ، و« لِلْجَعْلِ » ، نحو : « أَخْرَجْتُهُ » و « أَدْخَلْتُهُ » و « أَطْرَدْتُهُ » ، اي : جَعَلْتُهُ خَارِجاً - و - دَاخِلاً - و - طَرِيدًا ، ومنه نحو : « أَبَيْتُهُ » بمعنى : جَعَلْتُ لَهُ بَيْتًا ، و «لِلتَّسْمِيَةِ » نحو : « أَكْفَرْتُهُ » و « أَخْطَأْتُهُ » ، اي : سَمَّيْتُهُ كَافِرًا - و - مُخْطِئًا و « لِلدُّعَاءِ » ، نحو : «أَسْقَيْتُهُ » ، اي : دَعَوْتُ لَهُ بالسُّقْيَا ، و « لِلْكَثْرَةِ » ، نحو : « أَضَبَّ الْمَكَانُ » ، اي : فِيهِ ضِبَاءٌ كَثِيرَةٌ ، و « للإِعَانَةِ » ، نحو : « أَحْلَبْتُ زَيْدًا » ، اي : أَعَنْتُهُ عَلَى الْحَلْبِ ، و «لِلْوُجُودِ» ، نحو : « أَبْصَرْتُهُ » بمعنى : دَلَلْتُهُ عَلَى وُجُودِ الشَّيْءِ الْمُبْصَرِ فَرَآهُ ، و« لِلْوُصُولِ» نحو : « أَغْفَلْتُهُ » بمعنى : وَصَلَتْ إِلَيْهِ غَفْلَتِي ، و « لِلْهُجُومِ »، نحو :« أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ » بمعنى : هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ ، و « لِلضِيَا » ، نحو : « أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ » ، اي : أَضَاءَتْ [٣] .

---

(١) انظر : شرح الشافية ١/ ٩١.

(٢) انظر : المصدر السابق ، وارتشاف الضرب ١/ ٨٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٥٦-٥٩ ، والممتع ١/ ١٨٦-١٨٨ ، والارتشاف ١/ ٨٣, ٨٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٠٠, ٦٠١ ، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات.

هذا ... ومن وقوع الهمزة زائدة لمعنى في أول الأفعال كونها للمضارعة ، نحو: « أَكْتُبُ » و « أُكْرِمُ » و « أَتكَلَّمُ » و « أَسْتَغْفِرُ » ، للمتكلم وحده .

وإنما قيل لها : « همزة مضارعة » ـ وكذا أخواتها « النون » و « الياء » و « التاء » ـ ، لأن الفعل إذا دخلت عليه صار بها يضارع الأسماء ويشابهها من حيث كونه يدخله في الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، ومن حيث كونه مثل الاسم في عدد الحروف والحركات والسكنات .

أما كونه يشابه الاسم من حيث الإبهام أنه حين يزاد حرف من أحرف المضارعة على الفعل الماضي صار الفعل يحتمل الحال والاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم إذا كان نكرة ، فإنه يكون مبهما ، وكون الفعل يشابهه من حيث التخصيص أنه يخلص للحال أو الاستقبال بقرينه ، وذلك أنه إذا قيل: « أُسَافِرُ » احتمل هذا الفعل الزمانين: الحال والاستقبال ، فإن قيل « أُسافِرُ الآنَ » تخلص الفعل للحال ، وإن قيل : « أُسَافِرُ غَدًا » تخلص للاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم النكرة نحو : « فَرَسٍ » إذ يخصص بالألف واللام ، أو بالإضافة فيُقَالُ : « الْفَرَسُ » ، أو « فَرَسُكَ » .

وأما كون الفعل بزيادة حرف المضارعة يشابه الاسم في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات فإن هذه المشابهة لم تكن مستتبة في كل فعل واسم ، إذ إنها لا تتحقق إلا إذا كان الاسم على وزن « فَاعِلٍ » ، نحو : « ضَارِبٍ » فإن الفعل مثل « أَضْرَبُ » يشابهه في كون كل منهما مركبا من أربعة أحرف متحركة ما عدا الحرف الثاني فهو ساكن فيها ، أما في غير ذلك فإن هذه الجهة من المشابهة لم تتحقق [١] .

وإنما صار الفعل مشابها للاسم فيما ذكر بزيادة « همزة المضارعة » وغيرها من أحرف المضارعة « أنيت » ، إذ إن الفعل المضارع مصاغ من المصادر على صيغة الماضي بزيادة حرف المضارعة : الهمزة ، أو النون ، أو الياء ، أو التاء ،

---

(١) انظر : رصف المباني : ص ٤٧ , ٤٨.

ليدل هذا الحرف على فاعل الفعل بعد صوغه مضارعا ، والفعل يكون متكلما، أو مخاطبا ، أو غائبا ، وفي كل يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، كما يكون مفرداً ، أو مثنى أو مجموعاً ، فخصت « همزة المضارعة » بالمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وخصت « النون » بالمتكلم المفرد المعظم نفسه وغيره من مثنى ومجموع ، في حالتي : التذكير والتأنيث ، وخصت « التاء » بالمخاطب في جميع أحواله ، مفردا كان أو غير مفرد ، مذكرا كان أو مؤنثا ، كما خصت بالمفردة الغائبة ، نحو : « هِيَ تَقُومُ » ، وكذلك المثنى والجموع ، نحو : « هُمَا تَقُومَانِ » ، و « هُنَّ تَقُمْنَ» ، وخصت « الياء » بالغائب المذكر ، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، وقد تستعمل لجماعة الإناث نحو : « هُنَّ يَكْتُبْنَ »[1].

وتجدر الإشارة على أن « همزة المضارعة » وسائر أخواتها تكون محركة بالضم إذا زيدت على فعل ماض رباعي ، أي : مركب من أربعة أحرف ، مجردا رباعيا كان نحو : « أُزَخْرِفُ » و « أُدَحْرِجُ » ، أو ثلاثيا مزيدا بحرف أو بالتضعيف ، مثل : « أُكْرِمُ » و « أُسَالِمُ » و « أُصَلِّي » و « أُزَكِّي » ، ونحو ذلك وتكون محركة بالفتح إذا زيدت على فعل ماض مركب من ثلاثة أحرف ، ولا يكون إلا مجرداً ، نحو : « أَقْرَأُ » و « أَكْتُبُ » ، إلا أن الفعل الناسخ « أَخَالُ » مضارع : « خِلْتُ » كسر همزة المضارعة فيه أكثر وأفصح من فتحها[2] ، وإذا زيدت على فعل ماض مركب من أكثر من أربعة أحرف ، بعضها مزيد ، مثل : « أَنْطَلِقُ » و « أَفْتَتِحُ » و « أَسْتَخْرِجُ » ، ونحوها وقد وجه ذلك بأن الثلاثي كثير والرباعي قليل في كلام العرب ، ومـ زاد على الرباعي ثقيل في كلامهم ، فاختير « الفتح » لخفته للكثير والثقيل ، واختير « الضم » للقليل[3].

ونص سيبويه على أن أحرف المضارعة سوى « الياء » يجوز كسرها في لغة

---

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٢٨ ,٢٩.

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٤١.

(٣) انظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ١/ ٧٨، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٣.

جميع العرب إلا أهل الحجاز [(١)]، وذلك إن كان الفعل الماضي على وزن « فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ من الصحيح مطلقا، والمعتل، مِثالاً كان أو أجوفَ أو ناقصاً، وذلك قولهم «أنا إِعْلَمُ» و « أَنْتَ تِعْلَمُ » و « نَحْنُ نِعْلَمُ »، و« أَنَا إِعَضُّ» و « نَحْنُ نِعَضُّ »، و « أَنَا إِسْأَلُ » و « أَنْتَ تِسْأَلُ » و « نَحْنُ نِسْأَلُ » و « أَنَا إِيجَلُ» مضارع « وَجِلَ» و « أَنْتَ تِيجَلُ » و « نَحْنُ نِيجَلُ » و « أَنَا إِخَالُ » و « أَنْتَ تِخَالُ » و « نَحْنُ نِخَالُ » و « أَنَا إِخْشَى » و « أَنْتَ تِخْشَى» و « نَحْنُ نِخْشَى »، وإنما كان ذلك في لغة أهل الحجاز تنبيها على كسر عين الماضي [(٢)] وعلى ذلك قرئ: ﴿ إِيَّاكَ نِعْبُدُ ﴾ [(٣)]، بكسر النون [(٤)] ولعل هذه القراءة على أن « نَعْبُدُ » مضارع: عَبِدَ بِهِ، اي: لَزِمَهُ فَلَمْ يُفَارِقْهُ [(٥)].

وأجاز أصحاب هذه اللغة ـ أيضا ـ كسر حرف المضارعة غير « الياء» في مضارع كل ماض أوله همزة وصل مكسورة، وذلك تنبيها على كون الماضي مكسور الأول، وذلك نحو: « أَنَا إِسْتَغْفِرُ » و «أَنْتَ تِسْتَغْفِرُ » و « نَحْنُ نِسْتَغْفِرُ »، وعلى ذلك قرئ: ﴿ إِيَّاكَ نِسْتَعِينُ ﴾ [(٦)] ـ بكسر نون المضارعة [(٧)] ـ.

وأجازوا ـ أيضا ـ كسر أحرف المضارعة غير « الياء » في مضارع الماضي المبدوء بتاء زائدة، نحو: « أَنَا إِتَعَلَّمُ ـ وإِتَعَاوَنُ ـ و ـ إِتَحَلَّلُ »، مضارع:

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ١١٠-١١٣، والأصول في النحو، لابن السراج ٣/ ١٥٦, ١٥٧ تحقيق الدكتور/ عبد الحسن الفتلي، وشرح الشافية ١/ ١٤١, ١٤٢, ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١١٠, ١١١، وشرح الشافية ١/ ١٤١، والهمع ٣/ ٢٧٣.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٤) هذه القراءة لعبيد بن عمير الليثي، وزيد بن علي بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي (انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣ـ طبعة دار الفكر بيروت، وروح المعاني، للألوسي ١/ ٢١٧، طبعة ـ دار الغد العربي بالقاهرة

(٥) انظر لسان العرب ٤/ ٢٧٨٠ ـ دار المعارف ـ.

(٦) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٧) هذه القراءة لعبيد بن عمير، وزيد بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي، والأعمش (انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣.

« تَعَلَّمَ » و « تَعَاوَنَ » و « تَحَلَّلَ » وكذا مع « التاء » و « النون » واحتجوا لجواز ذلك بأن « تَفَعَّل » و « تَفَاعَلَ » و « تَفَعْلَلَ » مما ينبغي أن يكون أوله همزة وصل لأن معناها معنى الانفعال ، فهي بمنزلة : « انْفَتَحَ » ونحوها ، ولكن لم تستعمل معها « همزة الوصل » ـ استخفافا ـ ومن ثم حمل جواز كسر أحرف المضارعة سوى « الياء » ـ ها هنا ـ على جواز كسرها في مضارع الماضي المبدوء بهمزة مكسورة كـ « إِسْتَغْفِرُ » ونحوه [1]

وإنما استثنيت « ياء المضارعة » من جواز الكسر ـ في هذه اللغة ـ لاستثقال كسرها في المضارع الذي ماضيه على وزن « فَعِلَ » ـ بكسر العين ـ ، أو « انْفَعَلَ »، أي : الذي أوله همزة وصل مكسورة ، أو « تَفَعَّلَ » أو « تَفَاعَلَ » [2]

وجدير بالذكر أن « همزة المضارعة » وأخواتها في حكم الاستقلال كهمزة الاستفهام ، في كونها تدل على معنى زائد على أصل الكلمة الداخلة عليها ، إذ إن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي [3] ، ولا تعد كلمة مستقلة لأنها لم تكن من حروف المعاني ، ومن ثم صارت هي والفعل الماضي كلمتين كالكلمة الواحدة ، وعدت بعضا من الفعل المضارع [4].

وحاصل القول في ذلك أن زيادة الهمزة أولا ـ في الأفعال ـ لمعنى تتحقق بكونها للتعدية ، أو النقل ، أو التعدية والنقل معا ، أو التعريض ، أو الصيرورة، أو الحينونة والاستحقاق ، أو الدخول في الشيء زمانا أو مكاناً ، أو المصادفة ، أو السلب والإزالة ، أو المطاوعة ، أو الدعاء ، أو الكثرة ، ونحو ذلك مما ذكر ، وتتحقق ـ أيضا ـ بكونها للمضارعة .

أما زيادتها أولا ـ في الأفعال ـ للإمكان فإنه يتمثل في زيادة « همزة الوصل » إذ الغرض من زيادتها إمكان النطق بالحرف الساكن الذي تبتدئ به بعض

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١١٢ ، وشرح الشافية ١/ ١٤٣.

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١١٠ ، وشرح الشافية ١/ ١٤٠ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٣/ ٢٧٠.

(٤)انظر: جواهر الأدب : ص ٢٨

الألفاظ على ما يأتي ، لأن الابتداء بالساكن غير ممكن لكونه متعذراً

فالأصل في أول الكلمة أن يكون متحركاً ، ولا يكون ساكناً على وجه انقياس إلا في بعض الأفعال وما يتصل بها من مصادر ، لأن الأفعال غير لازمة موضع واحد ولا مستقرة على سنن ، ومن ثم تسلط عليها الإعلال والتهوين ، فكثر تصرفها ، وصارت أصلا في الإعلال من القلب ، والنقل والتسكين ، والحذف ، وقد أدى ذلك إلى تسكين أوائل معظمها ، فاحتيج على « همزة الوصل » ، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال [(١)]

إذن باب « همزة الوصل » أن تكون في الأفعال ، ثم المصادر الجارية على تلك الأفعال [(٢)] وقد جيء بها ـ على غير قياس ـ في أسماء غير مصادر وذلك في عشرة أسماء ، وفي حرف واحد ، على ما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ :

ولما كان الغرض من زيادة « همزة الوصل » إمكان النطق بالكلمات التي سكنت أوائلها فإنها تثبت في الابتداء ، وتسقط في الدرج لعدم تعذر النطق بالساكن ـ حينئذ ـ حيث يتوصل على النطق به بما قبله من كلمة أو كلام ، لذلك كان الوجه في هذه الهمزة أن تسمى : « همزة إيصال » ، لا وصل ، إذ إنها لا تصل ، وإنما توصل الناطق إلى النطق بالحرف الساكن بعدها ، فينبغي أن تكون على مصدر : « أَوْصَلَ » وهو « الإيصال » [(٣)] ، ويمكن أن تكون على مصدر : « تَوَصَّلَ » فيقال لها : « هَمْزَةَ التَّوَصُّلِ » ، وإن كانت على مصدر : « وَصَلَ » فإن اللائق أن تسمى بـ « هَمْزَةَ الْوُصُولِ »، لا الوصل [(٤)] .

وإنما سميت بـ « همزة الوصل » لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين غير الخليل ، حيث سماها بـ « سُلَّمِ اللِّسَانِ » [(٥)] ، وقيل :

---

(١) انظر المصنف ص ٨٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٥١، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٢.

(٢) انظر : الأصول في النحو ٢/ ٣٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١١١.

(٣) انظر رصف المباني : ص ٣٨

(٤) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٤٢٨، تحقيق / تركي فرحان المصطفى

(٥) انظر : شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٣٨٣ ، وحاشية الخضري ٢/ ٤٢٨

سميت بهمزة الوصل لأنها عند سقوطها في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها ، وهو قول الكوفيين ، وقيل : إنها سميت بذلك اتساعا على سبيل المجاز لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلا ، ومن ثم كان المناسب أن تسمى بـ « هَمْزَةِ الابْتِدَاءِ » [١]

وإنما اختيرت «الهمزة» دون غيرها من سائر الحروف ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ويقع الابتداء بها وتصير جزءًا من الكلمة التي تزاد في أولها ، لأن المراد - حينئذ - حرف يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، والحرف الذي يمكن حذفه وإطراحه مع الاستغناء عنه هو « الهمزة » ، لأن العادة فيها - في أكثر الأحوال - حذفها للتخفيف وإن كانت أصلا ، كما في نحو : « خُذْ » و « كُلْ » و « مُرْ » من : «أَخَذَ » و « أَكَلَ » و « أَمَـر» ، ونحو : « نَاسٍ » وأصله : « أُنَاسٌ» و « وَيْلُمِّهِ » والأصل : « وَيْلُ أُمِّهِ » ، وغير ذلك فقد حذفت الهمزة في هذه الكلمات ونحوها وهي أصل فكيف بها إذا كانت زائدة ؟، يضاف إلى ذلك ما مضى ذكره من كون الهمزة أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم ، كما في : « أَفْكَلٍ» و « أَبْلُمٍ » و « أُصْبُعٍ» ونحوها ، فمن ثم كانت الهمزة أحرى من سائر حروف المعجم ، فجيء بها توصلا إلى النطق بالساكن ، وهربا من الابتداء به ، إذ كان غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس [٢] .

هذا ... والأصل في زيادة « همزة الوصل » أن تكون في الأفعال غير المضارعة ، وغير الرباعية المجردة ، وغير الماضية الثلاثية المجردة [٣] ، وما يتصل بها من مصادر ، وزيادتها في الأسماء المعدودة المحفوظة إنما هو بالحمل على زيادتها في الأفعال والتشبيه بها [٤] وإيضاح ذلك ما يلي :

---

(١) انظر : حاشية الخضري ٢/ ٤٢٨.

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١١٣ , ١١٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ٤/ ٣٦٧ ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٤) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٢، ١٣٥.

أ- زيادة همزة الوصل في الأفعال :

تزاد همزة الوصل في الأفعال في موضعين :

(أحدهما): كل فعل ما ض تجاوزت عدته أربعة أحرف أولها همزة ، ويتمثل ذلك في أحد عشر وزنا مشهورة ، تسعة من مزيد الفعل الثلاثي ، هي : « انْفَعَلَ» نحو : « انْطَلَقَ »، « افْعَلَّ » نحو : « احْمَرَّ » و « افْعَالَّ » نحو «احْضَارَّ »، و « افْتَعَلَ » نحو : « انْتَصَرَ» ، و « اسْتَفْعَلَ » نحو : « اسْتَغْفَرَ » و « افْعَنْلَلَ » نحو : « اقْعَنْسَسَ » ، « افْعَنْلَى » نحو « اسْلَنْقَى » ، و « افْعَوَّلَ » نحو « اجْلَوَّذَ » ، و «افْعَوْعَلَ» نحو « اشْعَوْشَبَ » ، ووزنان من مزيد الفعل الرباعي ، هما « افْعَنْلَلَ » نحو : « احْرَنْجَمَ » ، و « افْعَلَلَّ » نحو : «اقْشَعَرَّ ».

وقد ترد » همزة الوصل » في وزني : « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ » من مزيد من الفعل الثلاثي ، وذلك إذا أدغمت « التاء » الزائدة في « فاء » كل منهما ، نحو : « اطَّيَّرَ » و « اثَّاقَلَ » و « ادَّارَكَ » ، والأصل فيها : « تَطَيَّرَ » و « تَثَاقَلَ » و « تَدَارَكَ » [(١)] وهذه الأوزان جميعها تتشكل في نوعين من الأفعال ، هما : « الفعل الماضي الخماسي » و « الفعل الماضي السداسي » .

(الموضع الآخر) : فعل الأمر من كل فعل مضارع انفتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ، ويتمثل ذلك في : « أمر الثلاثي » و » أمر الخماسي » و « أمر السداسي » ، نحو : « اكْتُبْ » و « انْتَفِعْ» و « اسْتَغْفِرْ » ، من : « كَتَبَ يَكْتُبُ » و « انْتَفَعَ يَنْتَفِعُ » و « اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ » ، وقد صيغت من الفعل المضارع حيث حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس الخبر بالإنشاء ، فأدى حذف حرف المضارعة في كل من : « يَكْتُبُ » و « يَنْتَفِعُ » و « يَسْتَغْفِرُ» ونحوها إلى الابتداء بحرف ساكن ، ولما لم يجز الابتداء بحرف ساكن جيء بهمزة الوصل فقيل : « اكْتُبْ » و « انْتَفِعْ » و « اسْتَغْفِرْ » [(٢)] ، هذا إذا لم تتحرك فاء الفعل لعلة تصريفية من

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٦٠.

(٢) انظر : المصنف: ص ٨٠.

إعلال أو إضغام ، فإن تحركت لذلك ، لم يحتج لهمزة الوصل ، ومن ذلك فعل الأمر من الثلاثي الأجوف « الواوى » أو « اليائي » ، نحو : « قُلْ » و « بَعْ » ، وكذلك فعل الأمر من المثال الواوى الذي تحذف فاؤه في المضارع ، كـَ : « قِفْ » و « زِنْ » و « عِدْ » ، ونحوها ، و ـ أيضا ـ فعل الأمر من المضارع الذي تدغم عينه في لامه ، كـَ : « غُضَّ الطَّرْفَ » و « كُفَّ الأذى » ، من : «غَضَّ يَغُضُّ » و « كَفَّ يَكُفُّ » ، فإن فك إدغامه جيء بهمزة الوصل ، فقيل : « اغْضُضْ » و « اكْفُفْ » ونحوها .

هذا...وقد ينفتح حرف المضارعة ويسكن ما بعده ، ولا يؤتى بهمزة وصل في فعل الأمر ، كـَ : « خُذْ » من : « يَأْخُذُ » و« كُلْ » من : « يَأْكُلُ » و « مُرْ» من : «يَأْمُرُ» ، ونحو ذلك ، فالقياس في هذه الأفعال ونحوها أن يؤتي بهمزة وصل فيقال : « اُؤْخُذْ » و « اُؤْكُلْ» و « اُؤْمُرْ » ، وذلك لانفتاح حرف المضارعة وإسكان ما بعده ، إلا أن ذلك يفضي إلى اجتماع همزتين في أول كل فعل منهما ، فلما اجتمعت همزتان وكثر الاستعمال حذفت الهمزة الأصلية الساكنة ، فزال بحذفها الحرف الساكن الذي ابتدأ به كل فعل من الأفعال المذكورة ونحوها ، فاستغنى عن « همزة الوصل » فقيل : « خُذْ » و« كُلْ » و « مُرْ» ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [1].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾ [2] وقد ورد مجيء هذه الأفعال ونحوها على الأصل فقيل: « اُؤْخُذْ » و « اُؤْكُلْ » و « اُؤْمُرْ » ، حكاه ابن جني عن بعض العرب [3] ، وهو الأفصح في : « أُؤْمُرْ» إذا سبق بالواو ، كما في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [4] وإن لم يسبق بالواو فالأفصح :

(١) سورة التوبة : من الآية ١٠٣.

(٢) سورة العراف : من الآية ٣١.

(٣) انظر: سر الصناعة ١ / ١١٢ ، ورصف المباني : ص ٤٠.

(٤) سورة طه : من الآية ١٣٢

« مُرْ» [(١)] ، كما في الحديث الشريف : « « مُرُوا أَوْلاَدَكُمْ بِالصَّلاَةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سنَين » [(٢)] .

ب ـ زيادة همزة الوصل في الأسماء :

تزاد همزة الوصل في الأسماء على ضربين :

(أحدهما) : قياسي ، وذلك في مصادر الأفعال الماضية، والخماسية ، والسداسية ، كَـ « انْطِلاَقٍ » و « اكْتِسَابٍ » و « احْمِرَارٍ» و « اخْضِيرَارٍ » و « اسْتِخْرَاجٍ » و « احْرِنْجَامٍ » و « اقْعِنْسَاسٍ »و « اجْلِوَّاذٍ » و « اسْلِنْقَاءٍ » و « اغْشِيشَابٍ» و « اقْشِعْرَارٍ» ، ونحو ذلك ، وإنما زيدت همزة الوصل في هذه المصادر إلحاقًا لها بالفعل الماضي الخماسي والفعل الماضي السداسي حيث زيدت همزة الوصل فيها قياسا ، لأن المصادر وإن كانت أصلا في الاشتقاق ـ على الأرجح ـ ، فرع على الأفعال في الإعلال ، وجارية عليها ، تعل إذا أعلت، نحو : « قَامَ قِيَاماً » ، وتصح إذا صحت ، نحو : « لاَوَذَ لِوَاذًا » [(٣)] ، فلما سكنت أوائل الأفعال الماضية الخماسية ، والسداسية طلبا للخفة وجيء بهمزة الوصل ، اعتمد ذلك في مصادرها إلحاقاً بها .

(الضرب الآخر) : سماعي ، وذلك في عشرة أسماء محفوظة عن العرب ، وهي : « ابْنٌ » و « ابْنَةٌ» و « ابْنُمٌ » و « اسْمٌ »و «اسْتٌ » و« اثْنَانِ» و« اثْنَتَانِ »و « امْرُؤٌ» و « امْرَأَةٌ » و « ايْمُنُ اللهِ » ـ في القسم ـ ، ويقال فيها : « وايْمُ اللهِ» .

وإنما زيدت همزة الوصل في هذه الأسماء أولا لتكون عوضا عما أصابها من الوهن : إذ إنها ثلاثية الأصول ، فهي ضعيفة البنية ، وقد حذفت لام كل من « ابْنٍ » و « ابْنَةٍ» و « ابْنُمٍ » على الأرجح و « اسْمٍ »و «اسْتٍ » و« اثْنَيْنِ» و « اثْنَتَيْنِ » ، نسبيا؛ وذلك وهن على وهن ، إذ المحذوف نسيا كالعدم ، فلما

---

(١) انظر: رصف المباني : ص ٤٠.

(٢) انظر: سنن أبي داود ١/ ١١٥.

(٣) انظر: المصنف : ص ٨٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٥٩ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٥.

نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال فلحقتها « همزة الوصل » عوضا من المحذوف ، بدليل عدم اجتماعهما ، إذ يقال : « ابْنَوٌ » و « اسْمَوٌ » ونحوهما .

أما الأسماء الثلاثة التي لم تحذف لامها ، هي : « امْـرُؤٌ » و « امْـرَأَةٌ » و « ايْمُنٌ » في القسم ، فإنَّ « امْرُؤٌ » و « امْرَأَةٌ » لما كان آخرها همزة ، والهمزة معدن التغيير تنزلا منزلة ما حذفت لامه في كون إلحاق همزة الوصل عوضا ، أما « ايْمُنٌ » فهو جمع : « يَمِين » وقد لحقته همزة الوصل لكثرة الاستعمال [١].

جـ ـ زيادة همزة الوصل في الحرف :

لا تزاد « همزة الوصل » إلا في حرف واحد ، وهو « لام التعريف » ونحوها من : « الزائدة » و « الموصولة » ، فالهمزة في نحو : « الْغُلَامِ » و « القَـائِمِ » و « الْعَبَّاسِ » و « الْمُكْرِمِ » و « الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ، همزة وصل ، وهذه «اللام» تبدل « ميما» في لغة حمير ، ونفر من طَيِّء وهم أهل اليمن [٢] ، فيقولون : « امْغُلَامُ» و « امْقَائِمُ» و « امْعَبَّاسُ » ، ونحو ذلك والراجح أن حرف التعريف هو « اللام » وحدها دون الهمزة ، وكذلك « الميم » في اللغة المذكورة ، إذ إن حرف التعريف جعل على حرف واحد ليضعف عن انفصاله مما بعده ويقوى اتصاله بالمعرف فيكون ذلك أبلغ في إفادة التعريف للزوم أداته ، فلما كانت « لام التعريف » ـ وكذا ميمه ـ حرفا ساكنا يقع في أوله الاسم الذي يعرف به جيء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بهذا الساكن [٣] ، وكذا « اللام » الزائدة، والموصولة ، وقيل : إن «ألْ» الموصولة اسم ، وهو الراجح [٤] ، ومن ثم تعد الأسماء التي تزاد فيها همزة الوصل غير المصادر أحد عشر اسماً .

---

(١) انظر: المصنف : ص ٨١-٨٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٥١-٢٥٩ ، وأسرار العربية ، للأنباري : ص ١٩٩ ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين .

(٢) انظر: شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨.

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٦، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٦.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨.

هذا ... وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « ألْ » بكمالها هي أداة التعريف ، وأن همزتها همزة قطع ، وقد حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال [١]

ثانيا : خصائص الهمزة المستقلة :

من أحوال الهمزة كونها حرفا محضا من حروف المعاني ، بحيث ترد كلمة مستقلة ، ويتمثل ذلك ـ باتفاق ـ في : « همزة الاستفهام » و « همزة النداء » ، وأضاف بعضهم : « همزة المعاقبة » [٢] ، ولكل منها خصائص وأحوال ، وبيان ذلك ما يلي :

أ ـ همزة الاستفهام :

الاستفهام الحقيقى هو : طلب الفهم ، أو العلم بشيء لم يكن معلوما لدى المستفهم ، إذ إن أصل باب الاستفعال السؤال [٣] ، ومن ثم يمكن القول إن حقيقة همزة الاستفهام : طلب فهم ما بعدها ، أو العلم بمجهول ، فهي أصل باب الاستفهام ، لكونها يطلب بها تعيين المفرد ، وهو ما يعرف بالتصور ، نحو : « أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو؟» ، ويطلب بها ـ أيضا ـ إدراك النسبة ، وهو ما يعرف بالتصديق ، ويتحقق ذلك بأن يستفهم عن نسبة معينة ، مثبتة كانت نحو : «أَقَامَ زَيْدٌ ؟» أو منفية نحو : « أَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو ؟» ، فـ « الهمزة » تعم التصور والتصديق معا ، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام ، إذ إن منها ما يطلب به التصور فقط ، نحو : « مَافَعَلْتَ ؟» و « مَنْ تَقْصِدُ ؟» و « أَيْنَ بَيْتُكَ ؟» وكذلك سائر أسماء الاستفهام ، ومنها ما يطلب به التصديق الموجب فقط ، وهو حرف الاستفهام : «هَلْ» ، نحو: « هَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟» و « هَلْ زَيْدٌ قَادِمٌ ؟» ولذلك تقدر

---

(١) انظر : أسرار العربية : ص ٢٠٠.

(٢) انظر. رصف المباني : ص ٥٣.

(٣) انظر جواهر الأدب : ص ٣٩.

أدوات الاستفهام كلها بالهمزة [(١)] .

هذا ... و « همزة الاستفهام » من الحروف المشتركة ، حيث تدخل على الجملة الاسمية نحو : « أَبَكْرٌ قَائِمٌ ؟ ، وتدخل على الجملة الفعلية نحو : « أَرَجَعَ سَعِيدُ ؟» ومن خصائصها أنها تكون تارة معادلة لـ « أمْ» ، نحو : « أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟» و « أَقَامَ بَكْرٌ أَمْ قَعَدَ ؟ » ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ ؟[(٢)] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴾ ؟[(٣)] ، وتكون غير معادلة لِـ « أمْ » تارة أخرى ـ نحو : « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ ؟» و « أَجَاءَ عُمَرُ ؟» ومنه قوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾؟[(٤)] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ ؟ [(٥)] .

ومن خصائصها أنها تدخل على الإثبات كما مثل ، وتدخل على النفي، نحو : « أَمَا قَرَأْتَ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ ؟» و « أَلَمَّا أَنْصَحْكَ؟» ، ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾ ؟[(٦)] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ؟ [(٧)]

وخصت « الهمزة » ـ أيضا ـ دون غيرها من أدوات الاستفهام بتمام التصدير ، ويدل على ذلك أنها إذا وردت في جملة معطوفة بِـ « الواو» أو بِـ « الفاء » أو بِـ « ثُمَّ » قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة منهم الزمخشري [(٨)] ، ومن ذلك قول الله ـ

---

(١) انظر السابق : ص ٣٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، لابن أم قاسم المرادي : ص ٣٠ ، ٣١ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٠.

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٥٥ .

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٦٢.

(٥) سورة هود : الآية ٧٣

(٦) سورة الضحى الآية : ٦.

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٧٢.

(٨) انظر: مغنى البيت عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ١/ ١٦، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، وشرح كافية ابن الحاجب للإمام الرضي ٤/ ٤٨٣، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، والجنى الداني : ص ٣١ ، وجواهر الأدب : ص ٣٥.

تعالى ـ: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَهُ ﴾ ؟[١]،وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾؟[٢] وقوله ـ تعالى ـ :﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾؟ [٣] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾؟ [٤] وأما غيرها من أدوات الاستفهام فإنها تتأخر عن حروف العطف ، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾؟ [٥]، وقوله تعالى ـ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾؟ [٦]، وقوله ـ تعالى ـ :﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ ؟ [٧]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ ؟[٨]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ ؟ [٩] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾؟ [١٠] .

ومن خصائص « الهمزة » في الاستفهام جواز ذكر المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر ، وذلك كأن يقول مستفهم أو منكر : « أَزَيْدٌ ؟ » ، أو «رأَيْتُ زَيْدًا » ، أو « مَرَرْتُ بزَيْد » ، ولا يجوز ذلك مع غير الهمزة من أدوات الاستفهام [١١] .

ومن خصائصها جواز حذفها مع إرادة معناها ، لكثرة استعمالها ، وهو مطرد إذا كان بعدها « أمْ» المتصلة ، لكثرته نظما ونثراً [١٢]، فمن النظم قول الشاعر:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى ، وَإِنْ كُنتُ دَارِيًا ** بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟ [١٣]

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٢٢.

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٨٥.

(٣) سورة هود : من الآية ١٧ ، وسورة محمد ـ ﷺ ـ : من الآية : ١٤ .

(٤) سورة يونس : من الآية ٥١.

(٥) سورة سبأ : من الآية ١٧.

(٦) سورة الأحقاف : من الآية ٣٥ .

(٧) سورة الأنعام: من الآية ٩٥، وسورة يونس: من الآية ٣٤ ، وسورة فاطر : من الآية ٦٢.

(٨) سورة الأنعام: من الآية ٨١.

(٩) سورة آل عمران : من الآية ١٠١.

(١٠) سورة التكوير : الآية ٢٦.

(١١) انظر : شرح الكافية ، للرضي ٤/ ٤٨٥.

(١٢) انظر: الجنى الداني : ص ٣٥ ، والمغنى ١/ ١٤ ,١٥، وجواهر الأدب : ص ٣٦,٣٥.

(١٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه / ٢٦٦ ، والجنى الداني / ٣٥ ، ورصف المباني / ٤٥ ، والكتاب ٣/ ١٧٥ ، والمغنى ١/ ١٤ والشاهد فيه قوله:« بسَبْع =

أراد : أبِسَبْعٍ ...؟.

ومن النثر قراءة ابن محيصن : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ؟[١] ، بهمزة واحدة حيث حذفت همزة الاستفهام لالتقاء الهمزتين ، أو لكون « أمْ» تدل على الاستفهام[٢] .

وورد حذفها مع عدم وجود « أمْ» ، ومنه قول الشاعر :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ * وَلاَ لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟[٣]

أراد: أَوَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟[٤] .

هذا ... وقد تخرج همزة الاستفهام عن أصلها الحقيقي ، وهو طلب فهم ما بعدها ، أو العلم بمجهول ، فترد لمعانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ودلالته بحسب المقام ، أشهرها ما يلي :

١- **التسوية** : ويعنى بها استواء أمرين عند المستفهم بالهمزة ، وعدم علم أحدهما بعينه ، بحيث يصير الكلام بها خبراً جرى عليه لفظ الاستفهام ، إذ إن صورة همزة التسوية في الكلام هي صورة همزة الاستفهام المحضة المعادلة لـ «أمْ» ، إلا أنها تقع بعدما يدل على تسوية كلفظ « سَوَاءٍ » وما رادفه ، مثل :« مَا أُبالِى » و « لاَ أُبَالِى » و « مَا أَدْرِى » و « لَيْتَ شِعْرِى » ، ونحو ذلك[٥] .

وضابط « همزة التسوية »: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها[٦] ومن أمثلتها نحو قوله ـ تعالى ـ:﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

=... أمْ بِثَمَان » حيث حذف همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها ، وهى « أمْ» والتقدير : « أبِسَبْعٍ » .

(١) سورة البقرة : من الآية ٦.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١/ ١٨٥ ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وإتحاف فضلاء البشر ، للدمياطي : ص ١٢٨.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو للكميت بن زيد في جواهر الأدب : ص ٣٦ ، والمغنى ١/ ١٤ وغيرهما ، والشاهد فيه قوله : وَذُو الشَّيْبِ حيث حذف همزة الاستفهام دون أن تليها « أمْ» وهو قليل لعدم وجود القرينة ، والتقدير : «أَوَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟».

(٤) انظر : جواهر الدب : ص ٣٥, ٣٦ ، المغنى ١/ ١٤, ١٥.

(٥) انظر: الجنى الدانى : ص ٣٢ ، وجواهر الأدب : ص ٣٩ ، المغنى : ١/ ١٧.

(٦) انظر : المغنى : ١/ ١٧ ، والجنى الدانى : ص ٣٢.

تُنذِرْهُمْ﴾ ؟[١] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[٢] ، والمراد ـ والله أعلم ـ : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الاسْتِغْفَارُ وَعَدَمُهُ»، ومنه نحو : « مَا أُبَالِي ـ أو ـ لاَ أُبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » و « مَا أَدْرِي ـ أو ـ لاَ أَدْرِي أَقُمْتَ أَمْ لَمْ تَقُمْ » و « لَيْتَ شِعْرِي أَرَضِيتَ أَمْ سَخِطْتَ » .

٢ـ **التقرير** : وضابطه : حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه[٣] وهذا الأمر هو الذي يلي « همزة التقرير » ، فعلا كان ، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ ؟[٤]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾؟[٥]،أو اسما كما في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ؟[٦] .

ومن ذلك ندرك أن التقرير في صورة الاستفهام إلا أنه مجرد من معناه ، إذ إن الاستفهام يكون ممن لا يعلم لمن يعلم ، أو يتوهم أنه يعلم ، لكي يعلم المستفهم ، أما التقرير فإنه يكون ممن يعلم لمن يعلم ليحمله على الإقرار والاعتراف بما يعلم[٧] .

٣ـ **الإنكار الإبطالي ، أو التوبيخي** : كون الهمزة للإنكار الإبطالي يقتضي عدم وقوع ما بعدها وأن مدعيه كاذب[٨] ، ومن ذلك نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَـٰثًا ﴾ ؟[٩] ،

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٦.
(٢) سورة المنافقون : من الآية ٦.
(٣) انظر: المغنى اللبيب ١/ ١٨ ، والجنى الداني : ص٣٢.
(٤) سورة الزمر : من الآية ٣٦.
(٥) سورة الشرح : الآية الأولى .
(٦) سورة المائدة : من الآية ١١٦.
(٧) انظر : رصف المباني : ص ٤٦ ,٤٧. .
(٨) انظر: المغنى ١/ ١٧.
(٩) سورة الإسراء : من الآية ٤٠.

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ ﴾ ؟[١]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ؟[٢].

وكون الهمزة للإنكار التوبيخى يقتضى وقوع ما بعدها وأنَّ فاعله ملوم [٣] ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ؟[٤]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾؟ [٥]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ؟[٦].

٤ـ **التهكم** : ومعناه : الاستخفاف بالمستفهم عنه ، ومنه نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ ؟[٧]، وقولة ـ تعالى ـ : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ ﴾[٨].

٥ـ **الاستدعاء** : ويكون طلبيا ، أي : للأمر بإيجاد ما بعد الهمزة [٩]، ومنه نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾؟ [١٠] ،أى : أَسْلِمُوا ويكون تعجبيا أي : للتنبيه على لطيفة فيما بعدها[١١] ومنه قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ ؟[١٢]، ويكـون استبطائيا ، أي :

---

(١) سورة الطور : من الآية ١٥.
(٢) سورة الحجرات : من الآية ١٢.
(٣) انظر: المغنى ١/ ١٧.
(٤) سورة الصافات : الآية ٩٥.
(٥) سورة الصافات : الآية ٨٦.
(٦) سورة الشعراء : الآية ١٦٥.
(٧) سورة هود: من الآية ٨٧.
(٨) سورة الأنبياء : من الآية ٣٦.
(٩) انظر: جواهر الأدب :ص٤١.
(١٠) سورة آل عمران: من الآية ٢٠.
(١١) انظر : جواهر الأدب : ص ٤٥.
(١٢) سورة الفرقان : من الآية ٤١.

لطلب تعجيل إيجاد ما بعدها [١] ومنه نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ؟[٢].

ب ـ همزة النداء :

هي حرف مختص بالاسم كسائر حروف النداء ، ولا ينادى بها إلا القريب ، وما سواها للبعيد ، وهو مذهب سيبويه والجمهور [٣] وقيل : إنَّ مثلها في نداء القريب همزة النداء الممدودة : « آ » ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين [٤] ؛ واختاره ابن عصفور [٥] ، وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين أن « أيْ » لنداء القريب مثل الهمزة [٦] ، وزعم ابن الخباز أنَّ « الهمزة » تكون لنداء المتوسط بين القريب والبعيد ، وهو مردود بكونه خرقا للاجتماع [٧]

وكون الهمزة لنداء القريب وما سواها من أحرف النداء للبعيد هو الصحيح، إذ إن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب [٨] .

وإنما اختصت « الهمزة » بنداء القريب لأن رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبا ، وهي خالية عن رفع الصوت [٩] ، والمنادى بها يكون قريبا قربا حسيا أي : في المسافة والمكان ، نحو : « أزَيْدٌ تَكَلَّم» و« أَهِنْدُ أَنْصِتِي » وقول الشاعر:

---

(١) انظر: جواهر الأدب : ص ٤١.

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩, ٢٣٠ (هارون) ، والهمع ٢/ ٢٦.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧.

(٥) انظر: شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور ٢/ ٨٢، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

(٦) انظر : المقتضب ، لأبي العباس المبرد ٤/ ٢٥٨ ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة

(٧) انظر : المغنى ١/ ١٣.

(٨) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ (هارون) .

(٩) انظر: شرح الأنموذج في النحو ، للزمخشري ، بشرح الأردبيلي : ص ١٩٣ ، تحقيق الدكتور / حسني عبد الجليل يوسف .

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * وإنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي [(١)]

وقد يكون قريبا قربا معنويا ، نحو : « أَرَبَّ الْكَوْنِ مَا أَعْظَمَ قُدْرَتَكَ » و « أَبُنَيَّ تَقَدَّمْ ».

هذا ولم يرد في القرآن الكريم نداء بالهمزة ، إلا أن الفراء جعل منه قول الله - تعالى - : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [(٢)] - بتخفيف الميم - ، وهي قراءة نافع وحمزة وابن كثير ويحيى بن وثاب [(٣)] ، فقد نص الفراء على أن كون الهمزة للنداء في هذه الآية هو أحد وجهين ، وهو وجه حسن [(٤)] ، والتقدير : « يَا مَنْ هُوَ قَانِتٌ » ، أما الوجه الآخر فهو كون الهمزة للاستفهام ، وقد دخلت على المبتدأ وهو « مَنْ » ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : « أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ كَالنَّاسِي الْكَافِرِ المخاطب بقوله - تعالى - : ﴿ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً ﴾ [(٥)] - والله أعلم - .

جـ- همزة المعاقبة :

يعني بها « الهمزة » المعاقبة لحرف الجر الأصيل في القسم وهو « الْبَاءُ » ، وتكون مقصورة ، نحو : « أَللهِ لأَفْعَلَنَّ » [(٦)] ، إذن « همزة المعاقبة » هي المعاقبة لـ « بَاءِ » القسم ، لتصريفها ، إذ إنها تكون للقسم وغيره ، ويجر بها كل مقسم به، ظاهرا كان أو مضمرا ، بخلاف غيرها من أحرف القسم ، فإنها لا تتصرف كتصرف « الْبَاءِ » ، ومن ثم ينبغي أن تكون « الهمزة » - مقصورة وممدودة - عوضا عن « بَاءِ » القسم ، معاقبة لها خاصة دون سائر حروف القسم [(٧)]

---

(١) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني : ص ٣٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٧ ، والشاهد فيه قوله : « أَفَاطِمُ» ، يريد أفاطمة ، وهو نداء مرخم بالهمزة للتقريب.

(٢) سورة الزمر : من الآية ٩.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزى ٢/ ٣٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ ، تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦.

(٥) سورة الزمر . من الآية ٨.

(٦) انظر الجنى الداني ص ٣٣، ورصف المباني : ص : ٥٣.

(٧) انظر رصف المباني . ص ٥٣.

هذا ... وقد اختلف في الجار للاسم المقسم به بعد « الهمزة المعاقبة » ، فذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالهمزة لكونها عوضا عنه ، وهو « البَاءِ » [1] .

وَبَعْدُ ... فهذا هو تمام القول في بحث أحوال الهمزة وخصائصها ، وقد علمنا أنها ترد مفردة ، وترد ملتقية مع غيرها في كلمة ، أو في كلمتين ، أو فيما هو كالكلمتين ، وللهمزة في جميع الأحوال أحكام من حيث التحقيق والتخفيف ، نعرض لها بالتفصيل فيما يلي من المباحث ، وبالله الاستعانة وهو وَلِيُّ التوفيق .



(١) انظر : الجنى الداني : ص ٣٣, ٣٤.

المبحث الثاني
احكام الهمزة المفردة

لما كانت الهمزة حرفاً شديداً مستقلاً ، ولها نبرة كريهة في الصدر تخرج من أقصى الحلق باجتهاد ، فشق النطق بها وثقل ، ساغ فيها التخفيف ، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، إلا أن الأصل فيها التحقيق مطلقا ، وهو لغة تميم وقيس ، واستدلوا بأن الهمزة حرف ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف [١] .

و « الهمزة » إما أن تكون ساكنة ، وإما أن تكون متحركة ، وفي كلتا الحالتين إما أن تكون مفردة ، وإما أن تكون ملتقية مع همزة أخرى ، وأهل التخفيف يخففونها في جميع هذه الأحوال ، ويكون تخفيفها استحسانا ـ في الغالب ـ ، ويجب على بعض المواضع على ما سيأتي .

وتخفيف الهمزة من ثلاثة أوجه : الإبدال ، والتسهيل ، والحذف [٢] .

أما الإبدال: فإنه يتحقق بأن تصير الهمزة إلى « الألف » أو « الياء » أو « الواو » على حسب حركتها أو حركة ما قبلها ، وحينئذ تزال نبرتها فتلين.

وأما التسهيل: فإنه يكون بجعلها بين بين ، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، إذ إن الحركات أبعاض حروف المَدِّ وَاللِّين ، فالفتحة بعض «الألف» والكسرة بعض « الياء » والضمة بعض « الواو » [٣] ، فإذا كانت الهمزة مفتوحة جعلت في النطق ـ بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو .

وأما الحذف: فإنه إسقاط الهمزة من اللفظ البتة [٤].

وتجدر الإشارة إلى أن التخفيف يضعف الهمزة ، ولذلك يشترط في تخفيفها

(١) انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١ ,٣٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٧.
(٢) انظر : المفصل للزمخشري : ص ٣٤٩.
(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٧.
(٤) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٠٧.

الا تقع أوَّلاً ، فإذا وقعت أولا ، أي : ابتداء ولم يكن قبلها شيء امتنع تخفيفها ، مفتوحة كانت كما في نحو : « أَحْمَدَ » و « أَب » ، أو مكسورة كما في نحو : « إِبْرَاهِيمَ » و « إِبِلٍ » ، أو مضمومة كما في نحو : « أُم » و « أُحُد » ، وإنما يمتنع تخفيف الهمزة ـ حينئذ ـ لضعفها مخففة كما ذكر ، وقربها من الساكن ، فكما لا يبتدأ بساكن كذلك لا يبتدأ بما قرب منه [١].

وإنما يجوز تخفيف الهمزة المفردة بوجه من أوجه التخفيف المذكورة ، ساكنة كانت أو متحركة ، إذا وقعت حيث يجوز وقوع الساكن ، وذلك إن كانت غير أول ، أي : إذا وقعت حشوا ، أو آخراً ، أو ابتداءً بشرط أن تكون مسبوقة بحرف متحرك في كلمة قبلها [٢] وإيضاح ذلك ما يلي :

أولا : تخفيف الهمزة المفردة الساكنة:

الهمزة المفردة الساكنة ، التي لم تلاصق مثلها تخفف ـ استحسانا ـ بالإبدال دون غيره من أوجه التخفيف المذكورة ، لأنها لما كانت ساكنة ضعفت فلم تدبر نفسها ، وإنما يدبرها أقرب الحركات منها ، فتبدل حرف علة مجانسا لحركة ما قبلها ، فإن كان ما قبلها مفتوحا أبدلت « ألفاً » ، وإن كان مكسورا أبدلت «ياء» وإن كان مضموما أبدلت « واوا » .

وإنما لم تخفف الهمزة المفردة الساكنة بجعلها بين بين إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف ، لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلا عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن لا على المتحرك وما قبل الهمزة الساكنة متحرك أبداً [٣] ، ومن ثم لم تخفف إلا بالإبدال ، وذلك على ضربين :

(أحدهما) : أن تكون الهمزة الساكنة والحرف المتحرك قبلها مجتمعين في كلمة بحيث تقع الهمزة في هذه الكلمة « فاء » كما في نحو : « مَأْوَى » و«مُـؤْمِنٌ» و

---

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر السابق ، وشرح الشافية ٣/ ٣١ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/ ٣٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٨

« يُؤْتِى » ، أو « عينا » كما في نحو : « بَأْسٍ » و « رَأْسٍ »و « بِئْسَ » و «بِئْـر» و « ذِئْب » ، و « بُؤْسٍ » و « رُؤْيَا » و « لُؤْمٍ »، أو « لاما » كما في نحو : « اقْرَأْ » و «لَمْ يَشَأْ » ، و « لَمْ يُخْطِئْ » و « جِئْتُ » و « شِئْتُ » ، و « لَـمْ يَبْـرُؤْ » فالهمزة الساكنة في هذه الأمثلة ونحوها أجاز النحويون تخفيفها بالوجه ـ المذكور ـ فيقال : « مَاوَى » و « بَاسٌ » و « رَاسٌ » و « اقْرَا » و « لَمْ يَشَا » ، بإبدال الهمزة الساكنة « ألفا » ، لانفتاح ما قبلها .

ويقال : « بِيسٌ » و « بِيرٌ » و « ذِيبٌ » و « لَـمْ يُخْطِـى » و« جِيـتُ » و «شِيتُ» ، بإبدال الهمزة الساكنة « ياء » ، لانكسار ما قبلها ، ويقـال : « مُومِنٌ » و « يُوتِى » و « بُوسٌ » و « رُويَا » و « لُومٌ » و « لَـمْ يَبْـرُو » ، بإبـدال الهمـزة الساكنة « واوا » ، لانضمام ما قبلها [1] .

ومما ورد من ذلك في القـرآن الكـريم « يُـؤْمِنُ » و « يُـؤْثِرُ» و « مُـؤْمِنُ » و « رَأْسٌ» و « دَأْبٌ » و « بِئْسَ » و « بِئْرٌ » و « ذِئْبٌ » و « رِئْيًا » و « رُؤْيَا » و «لُؤْلُؤٌ » و « جِئْتُ » و « شِئْتُ » و « اقْرَأْ » و « نَبِّـئْ » ، في قـول الله ـ تعـالى ـ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾ [2]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴾ [3]وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [4] ،وقولـه ـ تعـالى ـ : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [5]، وقولــه ـ تعـالى ـ : ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [6]،وقولـــه ـ تعـــالى ـ:﴿ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [7] ،

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع و. ىللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب ١/ ١٠٢ ، تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان ، وشرح الشافية ٣/ ٣٢.

(٢) سورة يونس : من الآية ٤٠.

(٣) سورة المدثر : الآية ٢٤.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٢١.

(٥) سورة مريم : من الآية ٤.

(٦) سورة غافر : من الآية ٣١.

(٧) سورة آل عمران : من الآية ١٥١.

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ [١] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ [٢] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ [٣] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [٤] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴾ [٥] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوا ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [٦] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [٧] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ ﴾ [٨] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٩]

ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير ، وقد قرأ أبو جعفر الألفاظ المذكورة ونحوها بإبدال الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبلها فإن كانت فتحة فألف ، وإن كانت كسرة فياء ، وإن كانت ضمة فواو ، ووافقه ـ في ذلك ـ ورش عن طريق الأصبهاني ، واستثنوا من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال قرؤوها بتحقيق الهمزة ، فالأسماء هي : « الْبَأْسُ ـ و ـ الْبَأْسَاءُ » و « الرَّأْسُ » و « الْكَأْسُ » و « اللُّؤْلُؤُ » و « رِئْيًا » ، والأفعال هي : « جِئْتُ » وما جاء منه ، و « نَبِّئْ » وما جاء من لفظه ، و « قَرَأْتُ » وما جاء من لفظه ، و « هَيِّئْ » وما جاء منه ، و « تُؤْوِي » وما جاء من لفظه ، وهذا ما اتفق الرواة على استثنائه من تخفيف الهمزة المفردة الساكنة نصا وأداء [١٠] .

---

(١) سورة الحج : من الآية : ٤٥.
(٢) سورة يوسف : من الآية ١٣.
(٣) سورة مريم : من الآية ٧٤.
(٤) سورة الإسراء : من الآية ٦٠.
(٥) سورة الطور : من الآية ٢٤.
(٦) سورة البقرة : من الآية ٧١.
(٧) سورة الكهف : من الآية ٧٧.
(٨) سورة الإسراء : من الآية ١٤.
(٩) سورة الحجر : من الآية ٤٩.
(١٠) انظر : النشر ١/ ٣٩٠ ,٣٩١ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ / أحمد الدمياطي : ص ٥٣، طبعة / عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

وأما عند النحويين فإنه يجوز تخفيف الهمزة بالوجه المذكور في جميع ما ذكر ونحوه ، بدون استثناء [١].

(والضرب الآخر) : أن تقع الهمزة الساكنة ابتداء في كلمة ، والحرف المتحرك الذي تليه في كلمة قبلها ، وذلك كما في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ ﴾ [٢]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ ﴾ [٣] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي ﴾ [٤]، فالهمزة الساكنة في : « ائْتِنَا » و « اؤْتُمِنَ » و « ائْذَنْ » ، ونحوها يجوز تخفيفها ـ عند النحويين ـ بإبدالها حرف مد بحسب حركة ما قبلها ، على حد إبدالها في الضرب الأول ، ففي الآية الأولى تبدل الهمزة التي هي فاء الفعل « ائْتِنَا » ألفا لينة ، لوقوعها ساكنة بعد الدال المفتوحة في كلمة « الْهُدَى » قبلها ، فيقال : « الْهُدَاتِنَا » ، ولم تكن هذه الألف هي لام الكلمة الأولى : « الْهُدَى »[٥] ، إذ الأصل : « ائْتِنَا »، بهمزتين ، أولاهما « همزة الوصل » ، والأخرى فاء الفعل ، وهي الهمزة الساكنة ، ولما وقعت همزة الوصل بعد كلمة « الْهُدَى » حذفت لزوال الحاجة إليها ، وبسقوطها التقى ساكنان ، « الألف » التى هى لام « الهدى » ،و« الهمزة الساكنة » التى هي فاء « ائْتِنَا » ، « فحذفت الألف » تخلصا من التقاء الساكنين ، فصار التركيب : «الْهُدَأْتِنَا »، فتخفف الهمزة ـ استحسانا ـ بإبدالها « ألفا » على حد إبدالها في نحو : « رَاسٍ »، لوقوعها ساكنة بعد فتح ، أي : بعد الدال المفتوحة في كلمة « الْهُدَى » قبلها ، فيقال : « الْهُدَاتِنَا » ، وبه قرأ حمزة ، وأبو جعفر ، وورش عن طريق الأصبهاني وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة [٦].

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٣, ٥٤٤ ، والمقتضب ١/ ١٥٧ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٧, ١٠٨، وشرح الشافية ٣/ ٣٢.

(٢) سورة الأنعام : من الآية ٧١.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٨٣

(٤) سورة التوبة : من الآية ٤٩.

(٥) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٨.

(٦) انظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي ١/ ٣٩٠, ٣٩١، طبعة / دار الفكر ، والإتحاف : ص ٥٣, ٢١٠, ٢١١.

وفي الآية الثانية: تبدل الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل « اؤْتُمِنَ » « ياء »، لوقوعها ساكنة بعد الذال المكسورة في : « الَّذِى » قبلها ، فيقال « الَّذِيتُمِنَ » ، فالياء المذكورة هي الياء المبدلة من الهمزة الساكنة ، ولم تكن ياء « الَّذِي » [1] ، لأن الأصل : «اؤْتُمِنَ » ، بهمزتين ، أولهما « همزة الوصل» ، والثانية : أي : الهمزة الساكنة « فاء الفعل » فلما تقدم اسم الموصول « الَّذِى » وقعت همزة الوصل في الدرج ، فحذفت لزوال الحاجة إليها فالتقى ساكنان ياء «الذى» وفاء الفعل «اؤْتُمِنَ »، أي : الهمزة الساكنة ، فحذفت « الياء » للتخلص من التقاء الساكنين ، فيصير التركيب : « الَّذِئْتُمِنَ » فَخُفِّفَتِ الهمزة ـ استحسانا ـ بأن تبدل « ياء » ، لسكونها بعد كسر ، على حد إبدالها في نحو : « ذِيب » ، فيقال : « الَّذِيتُمِنَ » وبه قرأ أبو جعفر ، وورش من طريق الأصبهاني ، والسوسى ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة [2] .

وفي الآية الثالثة: تبدل الهمزة الساكنة التى هي فاء الفعل « ائْذَنْ » « واوا » ، لوقوعها ساكنة بعد اللام المضمومة في الفعل : « يَقُولُ » قبلها ، فيقال : « يَقُولُوذَ نْ لِى » ، والأصل : « ائْذَنْ» ، بهمزتين ، الأولى « همزة الوصل»، والأخرى « فاء الفعل » ، وقد أسقطت « همزة الوصل » لوقوعها في الدرج بعد كلمة « يَقُولُ » ، فيصير التركيب : « يَقُولُ ئْذَنْ » ، فتخفف الهمزة ـ استحسانا ـ بإبدالها « واوا » ، لسكونها بعد ضم ، على حد إبدالها في نحو : «لُوم » ، فيقال : « يَقُولُوذَ نْ لِى » [3] وبه قرأ أبو جعفر ، وورش من طريق الأصبهاني،والسوسى،وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة [4]، ومثله « يَاصَالِحُوتِنَا» [5] في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ ﴾ [6] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٠٨.

(٢) انظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ١/ ٦٨٨، تحقيق الشيخ/ على محمد عوض ، وآخرين ، والإتحاف : ٥٣ . ١٦٧ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٩/ ١٠٨.

(٤) انظر : الإتحاف ص ٥٣، ٢٤٢ ، والدر المصون ٣/ ٢٩٥ , ٤٧١.

(٥) انظر : الدر المصون ٣/ ٢٩٥.

(٦) سورة الأعراف : من الآية ٧٧.

ثانيا : تخفيف الهمزة المفردة المتحركة:

تتعدد أحوال الهمزة المفـردة المتحركـة ، وذلـك لأن مـا قبلـها إمـا أن يكـون ساكنا، وإما أن يكون متحركا ، فإن كان ساكنا فلا يخلو من أن يكـون ممـا يجـوز تحريكه أو مما لا يجوز ، فما يجوز تحريكه هـو : « الحـرف الصـحيح السـاكن » ، كما في نحو : « مَسْأَلَة » ، و « الواو ـ و ـ الياء » إذا كانتا من أصل الكلمة ، كما في نحو : « السّوءِ »[١] و « ذُو إِبِلٍ » و « سَوْأَة » ونحو : السَّيْءُ »[٢]و«بِذِي إِبِلٍ » و « جَيْئَة » ، أو كانت للإلحاق ، كما في نحو : « حَوْأَبَة » و « جَيْأَل » ، أو كانتـا ضميرين ، كما في نحـو : « اتَّبِعُوا أَمْرَهُ » و « اتَّبِعِي أَمْـرَهُ » ، أو كانتـا علامتـي الجمع والمثنى ، كما في نحو : « مُكْرِمُو أَخِيكَ » و « مِنْ مُكْرِمَيْ أَخِيكَ » .

والسـاكن الذي لا يجوز تحريكه يتمثل في : « الألف » مطلقا ، كمـا في نحـو : « قَائِلٍ » و « الياء » الزائدة في بنية الكلمة ، وتكون حـرف مـد ، كمـا في نحـو : « خَطِيئَة » و « بَرِيئَة » و « نَبِيءٍ »، وتكون للتصغير كمـا في نحـو : « أُفَيْئِسٍ » تصغير « أَفْؤُسٍ »جمع « فَأْسٍ » ، ويتمثل ـ أيضـا ـ في « الـواو » الزائـدة في بنيـة الكلمة ، وهي التي ترد حرف مد ، كما في نحو : « مَقْرُوءٍ » .

وإن كان ما قبل الهمزة متحركـا فإنـه إمـا أن يكـون مفتوحـا أو مكسـورا أو مضموما ، سواء أكانت حركة الهمزة فتحة ، كما في نحو : « سَأَلَ » و « مائَة » و « مُؤَجَّلٍ » ، أم كانت كسرة ، كمـا في نحـو : « سَئِمَ » و « لامْرِئٍ » و « سُئِلَ »، أم كانت ضمة ، كما في نحو : « رَءُوف » و « مُسْتَهْزِئُونَ » و « رُؤُوسٍ ».

والهمزة في جميع الأحوال تتعاقب عليها أوجه التخفيف الثلاثة :

الإبدال ، والحذف ، والتسهيل: بجعلها بين بين ، وبيان ذلك ما يلي :

١ – إذا وقعت الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف ساكن لا يجوز تحريكـه فـإن النحويين أجازوا تخفيفها من وجهين : « الإبدال » و « التسهيل» أما الإبدال فإنه

---

(١) السُّوءُ : كل آفة ، وبخاصة البرص . (القاموس ١/ ١٨).
(٢) السَّيْءُ : اللبن يكون في إحدى حالاته . (القاموس ١/ ١٨).

يجوز إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة « ياء المد » الزائدة ، أو « ياء التصغير » أو « واو المد » الزائدة فتبدل « الهمزة ـ حينئذ ـ حرفا من جنس الحرف الساكن قبلها ثم يدغم فيه ، ففي نحو : « خَطِيئَة » و« نَسِيء » و « بَرِيئَة » و« نَبِيء » و « أُفَيْئِس » و « سُوَيْئِل » و « مَقْرُوء » و « قُرُوء » ، يقال : « خَطِيَّة » و « نَسِيٌّ » و « بَرِيَّة » و « نَبِيٌّ » و « أُفَيِّس » و « سُوَيِّل » و « مَقْرُوَّة » و « قُرُوٌّ » إلا أن التخفيف في « نبيٌّ » و « بَرِيَّة » لازم لكثرة الاستعمال ، وفي غيرها جائز لا واجب [١]

أما التسهيل: فإنه يجوز إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة « ألفا » ، فإنها ـ حينئذ ـ تنطق بين الهمزة والألف عن كانت حركتها « الفتحة » ، كما في نحو : « سَاءَل » و « شَاءَ » وتنطق بين الهمزة والياء إذا كانت حركتها « الكسرة » ، كما في نحو : « سَائِل » و « قَائِل » ، وتنطق بين الهمزة والواو إن كانت حركتها « الضمة » ، كما في نحو : « تَسَاؤُل » و « تَفَاؤُل »، وإنما تخفف الهمزة ـ ها هنا ـ بالتسهيل لأنها لو أبدلت لأبدلت « ألفا » ، وحينئذ يستحيل إدغامها في الألف قبلها ، ولا تحذف لأن الهمزة لا تحذف إلا بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ، والألف قبلها لا تقبل الحركة ، فلم يبق إلا التسهيل فسهلت بجعلها بين بين وفي ذلك ملاحظة لأمرها [٢]

٢ـ إذا وقعت هذه الهمزة ، أي : المتحركة بعد حرف صحيح ساكن ، فإنها تخفف بالحذف ، حيث تلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها لتكون دليلا عليها ، ثم تحذف ، سواء أكانت « الهمزة » والحرف الساكن الصحيح في كلمة واحدة ، أم كانت الهمزة في أول كلمة والحرف الساكن الصحيح في آخر كلمة قبلها ، ولو كان حرف التعريف .

فمن الأول: نحو : « يَسْأَلُ » و « اسْأَلْ » و «يَجْأَرُ » و « أَرْأَى » و « يَرْأَى »

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٧ ,٥٥٥، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٨ ,١٠٩، وشرح الشافية ٣/ ٣٤ ,٣٥.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٦، واللباب في علل بناء الإعراب ٢/ ٤٤٥ وشرح المفصل ٩/ ١٠٩

و « يُرئِي » و « الْمَسْأَلَة » و « الْكَمْأَة » و « الخَبْءِ » و « الْمَـرْأَةِ » ، تخفـف الهمزة في هذه الألفاظ ونحوها ـ استحسانا ـ بأن تحذف بعد إلقـاء حركتهـا علـى الساكن الصحيح قبلها ، فيقـال : « يَسَلُ »و « سَلْ » و « يَجَرُ » و « أَرَى » و « يَرَى » و « الْمَسَلَةُ » و « الْكَمَةُ » و « الْخَبُ » و « الْمَرَةُ » ، وذاك جـائز إلا في : « أَرَى » و « يَرَى » و « يُرَى » فإنه لازم لكثرة الاستعمال [١] خلافـا لابـن الحاجب الذي قضى بكونه كثيرا وليس لازما [٢] .

ومن الآخر نحـو : « مَنْ أَبُوكَ ؟» و « قَدْ أَفْلَحَ » و « كَمْ إِبِلُكَ ؟» و « مَـنْ أُمُّكَ ؟» ونحو : « الأَحْمَرِ » و « الأَرْضِ » و « الإِيمَانِ » و « الأُنْثَـى » ، تخفـف « الهمزة » ـ استحسانا ـ بأن تلقي حركتهـا علـى السـاكن الصـحيح قبلـها ثـم تحذف ، فيقال : « مَنْ بُوكَ؟ » و « قَدَ فْلَحَ » و « كَمِ بِلُكَ ؟» و « مَنِ مُّكَ؟ » ، ويقال فيما سبق بلام التعريف: « الَحْمَرُ » و « الَرْضُ » و « الِيمَانُ » و« الُنْثَى »، بإثبات همزة الوصل ، مراعاة للأصل في « لام التعريف » وهو السـكون ، لأن حركتها ـ ها هنا ـ عارضة ، فلم يعتد بها ، والسكون منـوى في « الـلام » ومـن ثَمَّ تبقى « همزة الوصل » .

ويجوز حذف « همزة الوصل » لزوال الحاجة إليها بعد نقل حركة الهمـزة إلى « لام التعريف » ، وإن كانت عارضة فيقال : « لَحْمَرُ » و « لَرْضُ » و« لِيمَانُ » و « لُنْثَى » ، ونحو ذلك [٣].

٣ـ إذا وقعت تلك الهمزة المتحركـة بعـد « الـواو » ـ و ـ اليـاء « السـاكنتين القابلتين للحركة ، فإنه يجوز تخفيفها بـ[illegible]ـها بعد إلقاء حركتها على « الـواو » أو « الياء » ، ففـى نحـو : « سَوْأَةٍ » و « جَيْئَةٍ » و « حَوْأَبَـةٍ ـ و ـ جَيْـأَلٍ » [٤] ،

---

(١) انطر : الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، واللباب ٢/ ٤٤٦، وشرح المفصل ٩٨/ ١٠٩

(٢) انظر [illegible] شرح الشافية ، لابن الحاجب ٣/ ٣٢ ، (شرح الإمام الرضي)

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، شرح الشافية ٣/ ٥١, ٥٢، وشرح المفصل ٩/ ١١٥.

(٤) في اللسان ٢/ ٧٤٢، يقال : « دَلْوٌ حَوْأَبَةٌ » ، أي : واسعة ، وقيل : ضخمة ، وفي اللسان ـ أيضـ[illegible] ١/ ٥٢٩ ، جَيْأَلٌ : [illegible]

و« اتَّبِعُوا أَمْرَهُ » و « اتَّبِعِي أَمْرَهُ » و «مُكْرِمُو أَخِيكَ » و « إِلَى مُكْرِمِي أَخِيكَ » و « السُّوءِ » و » السَّيِّءِ » و « ذُو إِبِلٍ » و « بِذِي إِبِلٍ » و «أَبُو إِسْحَاقَ » و « عَنْ أَبِي أَيُّوبَ » و « يَغْزُو أُمَّهُ »و« قَاضِي أَبِيكَ »، تخفف الهمزة ـ استحسانا ـ بإلقاء حركتها على ما قبلها ثم تحذف ، فيقال : « سَوَةٌ » و « جَيَةٌ »و« حَبَوَةٌ » و « جَيَلَ » و «اتَّبِعُو مَرَهُ » و « اتَّبِعِيَ مْرَهُ » و « مُكْرِمُوَ خِيكَ » و « إِلَى مُكْرِمِيَ خِيكَ » و « السُّوُ » و « السَّيُ » و « ذُوِبِلٍ » و « بِذِيِبِلٍ »و«أَبُو سْحَاقَ » و « عَنْ أَبِيَ يُّوبَ » و « يَغْزُوُمَّهُ » و « قَاضِيَ بِيكَ » [1] .

٤ـ إذا وقعت هذه الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك في كلمة واحدة ، كما في نحو : « سَأَلَ » و « سَئِمَ » و « رَءُوفٍ » ، أو من كلمتين، كما في نحو : «فَرِحَ أَخُوكَ » و « قَالَ إِبْرَاهِيمُ » و « مَالُ أُمِّكَ »فإن هذه الهمزة تخفف ـ استحسانا ـ بالتسهيل ـ غالبا ـ ، وقد تبدل حرف علة ، وإيضاح ذلك ما يلي :

أ ـ « الهمزة المفتوحة »: تخفف بالتسهيل إن كان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو : « سَأَلَ » و « قَرَأَ » و « فَرِحَ أَحْمَدُ » و « حَضَرَ أَبُوكَ » ،فالهمزة في هذه الأمثلة ونحوها ينطق بها بجعلها بين الهمزة والألف مع تقريبها من هذه الألف [2]. فإن كان ما قبلها مكسورا ، أو مضموما خففت بالإبدال ، حيث تبدل « ياء » بعد المكسور ، وتبدل « واوا » بعد المضموم .

ففي نحو : « مِائَة » و « مِئَرٍ ـ جمع مِئْرَة وهي النميمة » ، نحو :« يُرِيدُ أَنْ يُقْرِئَكَ » و « مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ » و « لِغُلَامِ أَبِيكَ » ، يقال ـ بالتخفيف ـ : « مِيَةٌ » و « مِيَرٌ » و « يُرِيدُوَنْ يُقْرِيَكَ » و « مِنْ عِنْدِ يَخِيكَ » و« لِغُلَامِ يَبِيكَ » .

وفي نحو : « مُؤَجَّلٍ » و « تُؤَدَة » و « يُؤَاخِذُ » ، ونحو : « مَالُ أَحْمَدَ » و « غُلَامُ أَبِيكَ » ، يقال ـ بالتخفيف ـ : « مُوَجَّلٌ » و « تُوَدَةٌ » و « يُوَاخِذُ » ، و

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٧, ٥٤٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٩, ١١٠.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤١, ٥٤٢ ، والمقتضب ١/ ١٥٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٥٠، وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

« مَالُ وَحْمَدَ » و « غُلامُ وَبِيكَ »[١] .

ب ـ « الهمزة المكسورة» تخفف بالتسهيل مطلقا ، حيث ينطق بها بين بين ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم مكسورا أم مضموما ، وذلك هو القياس في كل همزة متحركة ، لأن في تسهيلها تخفيفا لها بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن ، مع بقية من آثار الهمزة ليكون دليلا على أنها أصل ذلك الصوت ، وإنما عدل عن تسهيل « الهمزة المفتوحة » المكسور ما قبلها والمضموم ما قبلها إلى تخفيفها بالإبدال ـ كما ذكر ـ ، لأن تسهيلها ـ حينئذ ـ يؤدى إلى أن ينحى بها نحو « الألف » ، ومحال أن يكون ما قبل « الألف مكسورا أو مضموما، وكذلك ما يقرب منها[٢] .

فالهمزة المكسورة تخفف ـ استحسانا ـ بجعلها بين الهمزة والياء ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو : « بَئِسَ »و« سَئِمَ » و « يَئِسَ » و « قَالَ إِبْرَاهِيمُ » أم مكسورا ، كما في نحو : « إِلَى امْرِئٍ » و « بِغُلَامِ إِسْمَاعِيلَ » و « مِنْ عِنْدِ إِبِلِكَ » ، أو مضموما كما في نحو : و « دُئِلَ » و « سُئِلَ » و « مَرْتَعُ إِبِلِكَ » ، و « غُلَامُ إِبْرَاهِيمَ » ، ولا ينكشف ذلك إلا بالمشافهة ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه[٣] ، وذهب الأخفش إلى أن هذه الهمزة لا تخفف بالتسهيل إلا إذا كان ما قبلها مفتوحا أو مكسورا، فإذا كان ما قبلها مضموما خففت بإبدالها « واوا » محضة ، فيقال : « دُوِل » و « سُوِلَ » و « مَرْتَعُ وُبِلِكَ » ، ونحو ذلك ، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالياء الساكنة ، ووقوع الياء الساكنة بعد الضمة متعذر[٤] ، ورد بأن الياء الساكنة تجيء بعد الضمة ، إلا أنه مستثقل ولم يكن متعذرا[٥] ، ومن ثم رجح مذهب الخليل وسيبويه .

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، والمقتضب ١/ ١٥٧ ، واللباب ٢/ ٤٤٦ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٥

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٢ ، واللباب ٢/ ٤٤٧، وشرح الشافية ٣/ ٤٥ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢

(٤) انظر : المقتضب ١/ ١٥٧

(٥) انظر . المقتضب ١/ ١٥٧ ، واللباب ٢/ ٤٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢ .

جـ ـ « الهمزة المضمومة »: تخفف بالتسهيل مطلقا كالمكسورة ، فينطق بها بين الهمزة والواو ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو : « رَءُوفٍ » و « لَؤُمَ » و « غُلاَمُ أُخْتِكَ أكْرَمْتُهُ » ، أو مكسورا كما في نحو : « يُقْرِئُونَ » و « مِنْ مَالِ أُمِّكَ » ، أم مضموما ، كما في نحو : « رُؤُوسٍ » و « مَالُ أُخْتِكَ » وانكشاف ذلك بالمشافهة ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه [1] ، وخالفهما الأخفش ها هنا ـ أيضا ـ في تسهيل الهمزة إذا كان ما قبلها مكسورا ، حيث ذهب إلى أنها تخفف بإبدالها « ياء » فيقال : « يُقْرِيُونَ » و « مِنْ مَالِ يُمِّكَ » ، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالواو الساكنة ، وَمَجِيءُ الواو الساكنة بعد الكسرة متعذر [2] ، ورد ـ أيضا ـ بأن الواو الساكنة تجيء بعد الكسرة إلا أن ذلك مستثقل لا متعذر [3] ، وفي ذلك ترجيح لمذهب الخليل وسيبويه .

ثالثا: تخفيف الهمزة المفردة المتحركة عند القراء :

اتفق الذين يخففون الهمزة من القراء في كثير من الأحكام المذكورة التي قضى بها النحويون ، واختلفوا في بعضها ، فاتفقوا معهم في أحكام الهمزة المتحركة الواقعة بعد حرف ساكن مطلقا ، وذلك كما في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [4] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾ [5] ، حيث قرأ أبو جعفر ، ونافع ، وورش ، وأبو عمرو ، بتسهيل الهمزة بجعلها بين بين في : « إِسْرَائِيلَ » و « هَاأَنْتُمْ » ، وما ورد في القرآن مشابها لهما [6] ، وفي قوله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّمَا

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٢ ، واللباب ٢/ ٤٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٥ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٢) انظر : المقتضب ١/ ١٥٧.

(٣) انظر : المقتضب ١/ ١٥٧ ، واللباب ٢/ ٤٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٤٠.

(٥) سورة آل عمران : من الآية ٦٦.

(٦) انظر : النشر ١/ ٤٠٠، ٤٠١ ، والإتحاف : ص ٥٨

النَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾ [(١)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [(٢)] ، قرأ أبو جعفر ، وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة « ياء » في : « النَّسِيءِ » و « هَنِيئًا » و « مَرِيئًا » ، وما ورد مماثلا لها [(٣)] وفي قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ﴾ [(٤)] ، قرأ نافع « النَّبِيء» بتحقيق الهمزة ، وقرأ الباقون بتخفيفها ، وكذلك في كل موضع وردت فيه [(٥)] ، وفي قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا ﴾ [(٦)] قرأ أبو جعفر بحذف « الهمزة » في:« جُزْءاً » وما ورد مماثلا لها ، بعد إلقاء حركتها على ما قبلها [(٧)] .

واتفقوا مع النحويين ـ أيضا ـ إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم ، كما في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ﴾ [(٨)] قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف : « سَأَلَ » بتحقيق الهمزة ، وقرأ الباقون بإبدالها ألفا [(٩)] ، وفي قوله ـ تعالى ـ : ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [(١٠)]،وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَأَصۡبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ﴾ [(١١)] قرأ أبو جعفر ، وورش بإبدال الهمزة « واواً» في : « تُؤَاخِذْنِي » و « فُؤَاد » ، وما ورد مماثلا لها [(١٢)] ، وفي قوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗا ﴾ [(١٣)] ،

---

(١) سورة التوبة : من الآية ٣٧.
(٢) سورة النساء : من الآية ٤.
(٣) انظر : النشر ١/ ٤٠٥ ، والإتحاف : ص ٥٨.
(٤) سورة الأعراف : من الآية ١٥٧.
(٥) انظر : النشر ١/ ٤٠٦ ، والإتحاف : ص ٥٠.
(٦) سورة الزخرف : من الآية ١٥.
(٧) انظر : النشر ١/ ٤٠٦ ، والإتحاف : ص ٥٨
(٨) سورة المعارج : الآية الأولى .
(٩) انظر : الإتحاف : ص ٥٥.
(١٠) سورة الكهف : من الآية ٧٣.
(١١) سورة القصص : من الآية ١٠.
(١٢) انظر : النشر ١/ ٣٩٥ ، والإتحاف : ص ٥٥.
(١٣) سورة البقرة : من الآية ٦٧.

وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [١] ، قرأ حفص : « هُزُواً » و « كُفُواً » بإبدال الهمزة « واوا » وقرأ الباقون : هُزُؤًا » و « كُفُؤًا » بتحقيق الهمزة [٢] .

وفي قول الله - تعالى - ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [٣] ، وقوله - تعالى - : ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ﴾ [٤] ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [٥] ، قرأ أبو جعفر : « فِيَة » و « مِيَةَ » و « استُهْزِيَ » ، بإبدال الهمزة « ياء » ، وكذلك ما ورد مماثلا لها ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة [٦] ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [٧] ، وقوله - تعالى - : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [٨] ، قرأ أبو جعفر ، وقالون ، وورش : « رَأَيْتُ » و « لأَمْلأَنَّ » وما ورد مثلهما في القرآن بتسهيل الهمزة بجعلها بين بين، وقرأ الكسائي بحذفها ، والتسهيل هو الأقيس [٩].

والذي خالف فيه القراء النحويين حكم تخفيف الهمزة المكسورة وما قبلها مكسور، أو مفتوح ، فالمكسورة المكسور ما قبلها كما في نحو قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ.....الآية ﴾ [١٠] ، وقوله - تعالى - : ﴿ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ﴾ [١١] ، وقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ [١٢]، فـ « الصَّبِئِينَ»

---

(١) سورة الإخلاص : الآية ٤.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٩٥,٣٩٦، والإتحاف : ص ٥٥.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٤٩،

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٥٩،

(٥) سورة الأنعام : من الآية ١٠ ، وسورة الرعد : من الآية ٣٢ ، وسورة النبأ : من الآية ٤١.

(٦) انظر : النشر ١/ ٣٩٦ ، والإتحاف : ص ٥٥.

(٧) سورة يوسف : من الآية ٤ .

(٨) سورة الأعراف : من الآية ١٨.

(٩) انظر : النشر ١/ ٣٩٧, ٣٩٨ ، والإتحاف : ص ٥٦.

(١٠) سورة الحج : الآية ١٧.

(١١) سورة الكهف: من الآية : ٣١، وسورة الإنسان : من الآية ١٣.

(١٢) سورة الحجر : الآية ٩٥.

و « مُتَّكِئِينَ » و « الْمُسْتَهْزِئِينَ » ، ونحوها من الكلمات التي بها همزه مكسوره وقبلها مكسور وبعدها « ياء » قرأها نافع وأبو جعفر بحذف « الهمزة » وقرأ الباقون بتحقيقها [1] في حين قضى النحويون بتسهيل الهمزة ـ جوازا ـ بحيث ينطق بها بين الهمزة والياء [2] ، والهمزة المكسورة وما قبلها مفتوح كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [3] .

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ ﴾ [4] ، حيث انفرد الحنبلي عن هبة الله بتسهيل الهمزة في : « يَطْمَئِنَّ » و « يَئِسَ » كما ذهب النحويون ، وقرأ سائر القراء غيره بتحقيق الهمزة [5] .

وخالف القراء النحويين ـ أيضا ـ في حكم تخفيف الهمزة المضمومة وما قبلها مكسور ، أو مفتوح وبعدها « واو » حيث ذهب أهل التخفيف منهم إلى حذف الهمزة ، كما في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ....الآية ﴾[6] .

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ [7] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [8]

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ ﴾ [9] ، حيث قرأ أبو جعفر، ونافع : « والصَّابُونَ » و « مُتَّكُونَ » و « مُسْتَهْزُونَ » و « يَطُونَ » ،

---

(١) انظر : النشر ١/ ٣٩٧ ، والإتحاف : ص ٥٦.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٢، وشرح الشافية ٣/ ٤ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١١٢.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٦٠.

(٤) سورة المائدة : من الآية ٣.

(٥) انظر النشر ١/ ٣٩٩ ، والإتحاف ص ٥٧,٥.

(٦) سورة المائدة : من الآية ٦٩، وسورة الحج : من الآية ١٧

(٧) سورة يس : الآية ٥٦.

(٨) سورة البقرة : من الآية ١٤.

(٩) سورة التوبة : من الآية ١٢٠.

بحذف الهمزة ، وقرأ الباقون بتحقيقها ، وكذلك كُلُّ ما ورد في القرآن مماثلا لهذه الكلمات [١] ، أما النحويون فقد أجازوا تخفيف الهمزة في الأمثلة المذكورة ونحوها بتسهيلها بحيث تصير بين الهمزة والواو حين النطق بها [٢].



(١) انظر : النشر ١/ ٣٩٧ ، والإتحاف : ص ٥٦.

(٢) انظر : المقتضب ١/ ١٥٧، وشرح الشافية ٣/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

المبحث الثالث

احكام الهمزتين المجتمعتين واحداهما ساكنة

إذا التقت همزتان إحداهما ساكنة فإما أن تكون الثانية منهما هي الساكنة ، وإما أن تكون الأولى ، وإما أن يكون ذلك في كلمة واحدة ، وإما أن يكون في كلمتين ، فإذا اجتمعت الهمزتان أولاهما متحركة والثانية ساكنة خففت الهمزة الساكنة بأن تبدل حرف علة يتلاءم مع حركة الهمزة الأولى ويجانسها ، سواء أكانتا ملتقيتين في كلمة واحدة ، أم كانتا من كلمتين ، إلا أن إبدالها في كلمة واحدة واجب ، وإبدالها في كلمتين جائز ، وذلك لأن تلاقي الهمزتين في الكلمة الواحدة أبلغ في الثقل الذي يزداد باجتماع الهمزتين ، فضلا عن كون الثقل قد حصل من الهمزة الثانية ، وهي الساكنة ، ومن ثم وجب التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى الملتقية معها في كلمة [1] .

فيجب إبدال الهمزة الساكنة « ألفا » إذا كانت حركة الهمزة الأولى فتحة ، كما في نحو : « آمَنَ » و « آثَرَ » و « آدَمَ » و « آخَرَ » ، وأصلها : « أَأْمَنَ » و « أَأْثَرَ » و « أَأْدَمَ » و « أَأْخَرَ » ويجب إبدالها « ياء » إذا كانت حركة الهمزة الأولى كسرة ، كما في نحو : « إِيمَان » و « إِيثَار » ، وأصلها « إِئْمَانٌ » و « إِئْثَارٌ » ويجب إبدالها « واوا » إذا كانت الهمزة الأولى ضمة ، كما في نحو : « أُومِنُ » و «أُوثِرُ » ، والأصل « أُؤْمِنُ » و « أُؤْثِرُ » ، هذا هو مذهب عامة النحويين ، وهو مذهب جميع القراء ـ أيضا ـ ، ليس عنهم في ذلك اختلاف [2] ، ومن ذلك: « آسَى » و « آتِيكَ » و « آزَرَ » و « آلِهَةٌ » و « إِيلَافِ » و « أُوذُوا »و« أُوتِيَ »، في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ [3]، وقوله ـ تعالى ـ :

---

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٦.

(٢) انظر النشر ١/ ٣٨١

(٣) سورة الأعراف : من الآية ٩٣

﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾ [(١)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ [(٢)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴾ [(٣)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [(٤)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [(٥)] .

فإذا التقت الهمزتان ، المتحركة فالساكنة منفصلتين ، أي : من كلمتين ، فإن الثقل الحاصل من اجتماعهما موزع على الكلمتين ، ومن ثم كان تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها حرف مد مجانس لحركة الهمزة الأولى جائزا ـ استحسانا ـ لا واجبا .

فإذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة : جاز تخفيف الهمزة الساكنة بإبدالها « ألفاً » أو تحقيقها على الأصل ، وذلك نحو : « أَأْتَمَرَ أخوكَ بِأَمْرِكَ» ، فالهمزة الأولى المفتوحة « همزة الاستفهام » ،وهي كلمة مستقلة ، والهمزة الثانية الساكنة فاء الفعل « ائْتَمَرَ » ، الواقعة بعد همزة الوصل التي حذفت للاستغناء عنها بدخول همزة الاستفهام ، فلما التقت الهمزة المفتوحة بالهمزة الساكنة جاز التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة « ألفا » ، لانفتاح ما قبلها ، فيقال :« آتَمَرَ أخُوكَ بأمْرِكَ» وإذا كانت الهمزة الأولى مكسورة جاز تخفيف الثانية بإبدالها « ياء » ، أو تحقيقها على الأصل ، كما في نحو : « عِنْدَ الْمَجِيءِ ائْتمِرْ بِأَمْرِي » ، إذ يجوز أن يقال : « عِنْدَ الْمَجِيءِ يتَمِرْ بِأَمْرِي » ، بإبدال الهمزة الساكنة « ياء » بعد حذف همزة الوصل لوقوعها في الدرج .

وإذا كانت الهمزة الأولى مضمومة جاز تخفيف الثانية بإبدالها « واوا » ، أو تحقيقها على الأصل ، كما في نحو : « لَوْ يَشَاءُ اؤْتُمِرَ » فيجوز أن يقال : « لَوْ يَشَاءُ وتُمِرَ » ، بإبدال الهمزة الساكنة « واوا » بعد حذف همزة الوصل لوقوعها في الدرج [(٦)] .

---

(١) سورة النمل : من الآية ٣٩.
(٢) سورة الأنعام : من الآية ٧٤.
(٣) سورة قريش : الآيتان ، الأولى والثانية .
(٤) سورة الأنعام : من الآية ٣٤ .
(٥) سورة الحاقة : الآية ١٩.
(٦) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٣ , ٦٤.

هذا ... وإذا اجتمعت الهمزتان أولاهما ساكنة والثانية متحركة ، في كلمة واحدة فإن ذلك لا يَتَأتَّى في موضع « الفاء » ، لأن ذلك يفضي إلى الابتداء الساكن ، وهو متعذر ، وإنما يكون اجتماع هاتين الهمزتين في موضع « العين » ، نحو : « سأْأَلٍ » و سَأْأَلٍ » ، و « رَأْ أَسٍ » و « لأْأَلٍ » ،« أي : بائع الرؤوس ـ و ـ بائع اللؤلؤ» ، ففي هذه الأسماء ونحوها يجب إدغام الهمزة الأولى في الثانية محافظة على وضع الصيغة الموضوعة على التضعيف ، فيقال : « سَأَّلٌ » و « سُؤَّالٌ » ، و « رَأَّسٌ » و « لأَّلٌ » ـ بتضعيف الهمزة مفتوحة بعدها ألف مد ـ ، فالتخفيف في هذا الموضع بالإضغام ولم يكن بوجه من أوجه التخفيف الثلاثة المذكورة ، وإنما كان بالإدغام ، مع ثقل الهمزتين ، لأن قربهما من أول الكلمة خففهما ، إذ إن أولى هاتين الهمزتين متصلة بفاء الكلمة (١) .

ولا يسوغ استعمال ما التقت فيه هاتان الهمزتان في موضع « اللام » ، لأنه لا يكاد يشيع له نظائر مأثورة في فصيح الكلام ، ولا تجنح إليه الأساليب الرفيعة، وإنما تبنى له صيغ فرضية من فعل مهموز اللام نحو : « قَرَأَ » ، على وزن صيغة مستعملة ، وحينئذ يجب تخفيف الهمزة الثانية المتحركة بإبدالها « ياء » مطلقا ، وقعت طرفا ، أو غير طرف ، فوقوعها طرفا كأن يصاغ اسم من الفعل « قَرَأَ» على وزن : « قِمَطْرٍ » ، فيقال : « قِرَأْأٌ » ، ثم تبدل الثانية « ياء » فيقال : «قِرَأْيٌ» . وإنما تخفف الهمزة الثانية ـ حينئذ ـ بإبدالها « ياء » مع تحقيق الهمزة الأولى الساكنة ، في حين أنه يمكن إدغام هاتين الهمزتين ، إلا أنهما لما التقتا في الطرف، والطرف محل التغيير ، غيرت الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » فرارا من الثقل .

وقيل: أدغمتا في موضع العين لأن العينين أحرى بالإدغام من اللامين ، إذ إن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد ، بخلاف اللامين ، بدليل نحو : «دِرْهَمٍ» و « قَرْدَدَ » ، فضلا عن أن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف ، بدليل نحو : « هَوَوِيٌّ » ـ بواوين ـ ، وامتناع ذلك في : « أَوَاقِي » جمع « واقِيَة » (٢) .

---

(١) انظر : المرجع السابق ٣/ ٥٥.

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٤٢١ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ٣٧٣.

هذا ... ووقوع الهمزتين ، الساكنة فالمتحركة في موضع اللام ، غير طرف يتمثل في أن يصاغ من الفعل « قَرَأَ » اسم على ورن « سَفَرْجَلٍ » ، فيقال : « قَرَأْأَأْ » ـ بثلاث همزات ـ ، فلفرط الاستثقال بتكرار الهمزة تخفف الهمزة الثانية ، وتحقق الهمزتين : الأولى والثانية ، وذلك لعدم التقائهما ، وإنما تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » لأن الثقل نشأ منها ، ومن ثم يقال : « قَرَأْيَأٌ » [1] ، بهمزتين بينهما « ياء » مبدلة من « همزة » ، وهي غير طرف ، وإنما وجب إبدال الهمزة الثانية « ياء » دون الأولى والثالثة لأن إبدال إحداهما يؤدى إلى توالى همزتين من غير أن تبدل ثانيتهما للتخفيف ، وذلك لا يجوز ، إذ القياس مع اجتماع الهمزتين في موضع « اللام » تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ياء » لكون الثقل الناشئ من اجتماعهما قد حصل منها [2] ، وقد خففت بإبدالها « ياء » ولم تبدل « واوا » لأن « الياء » أقرب مخرجا إلى الهمزة من « الواو » [3].

التقاء الهمزتين ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين :

إذا التقت الهمزتان ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين ، كما في نحو :« اقْرَأْ آيَةً » و « أَقْرِئْ أَبَاكَ السَّلَامَ » ، و « لَمْ يَرْدُؤْ أَخُوكَ » ـ أي : لم يكن معينا ولا ناصرا لأحد ـ ، و « لَمْ تَرْدُؤْ أُمُّكَ » ، و « لَمْ يَرْدُؤْ إِسْمَاعِيلُ » فإن أهل الحجاز يخففون الهمزتين معا ، فيبدلون الهمزة الأولى ، أي : الساكنة « ألفا » إذا كان ما قبلها مفتوحا ، ويبدلونها « ياء » إذا كان ما قبلها مكسورا ، ويبدلونها « واوا » إذا كان ما قبلها مضموما ، أما الهمزة الثانية ، أي : المتحركة فإنهم يسهلونها بين بين إذا وليت « الألف » المبدلة من الهمزة الأولى ، لامتناع نقل حركتها إلى الألف ، وذلك بأن ينطق بها بين الهمزة والألف فيقال : « اقْرَا آيَةً » ، فإذا وليت كلا من « الياء » و « الواو » المبدلتين من الهمزة الأولى نقلت حركتها إليهما ثم تحذف ، فيقولون : « اقْرِيَ بَاكَ » و « لَمْ يَرْدُوَ خُوكَ » و « لَمْ

---

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٣.

(٢) انظر : المرجع السابق ٣/ ٥٩, ٦٣ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ٣٧٣ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٣

تَرْدُوُمُّكَ » و « لَمْ يَرْدُوِ سْمَاعِيلُ » [١] ، وإنما قضى أهل الحجاز بتخفيف الهمزتين معا لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لخففت [٢] .

أما غير الحجاز فإن منهم جماعة يحققون الهمزة الأولى « الساكنة » ويخففون الثانية « المتحركة » بنقل حركتها إلى الهمزة الأولى ثم تحذف على حد تخفيفها في نحو : « مَنَ بُوكَ » و « كَمْ بِلُكَ » ، فيقولون : « اقْرَ آيَةُ » و « اقْرِئَ بَاكَ » ، و « لَمْ يَرْدُؤَ بُوكَ » و « لَمْ تَرْدُؤُمُّكَ » و « لَمْ يَرْدُيِءِ سْمَاعِيلُ » [٣] ، وذلك هو الأقيس [٤] .

ومنهم جماعة يخففون الهمزة الأولى « الساكنة » بإبدالها حرف مد مجانس لحركة ما قبلها ، على حد تخفيفها في : « رَاسٍ » و « ذِيبٍ » و « لُومٍ » ، ويحققون الهمزة الثانية « المتحركة » ، فيقولون : « اقْرَا آيَةً » و « اقْرِى أَبَاكَ » و « لَمْ يَرْدُو أَبُوكَ » و « لَمْ تَرْدُو أُمُّكَ » و « لَمْ يَرْدُو إِسْمَاعِيلُ » [٥] .

ومنهم جماعة يحققون الهمزتين معا ، وهم بنو تميم والكوفيون [٦] ، وهو الأصل في اللغة .

هذه أربعة مذاهب في هذه المسألة ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهبا خامسا فيها ، وهو إدغام الهمزة الأولى في الثانية على حد إدغامها في : « رَأَّاسٍ » و « لأَّالٍ » ، فيقولون : « اقْرَأَّايَةً » و « أَقْرِئَّبَاكَ » و « لَمْ يَرْدُؤُّ خُوكَ » و « لَمْ يَرْدُئِّ سْمَاعِيلُ » [٧] . ـ والله أعلم ـ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٠ (هارون) ، وشرح الشافية ٣/ ٦٦.

(٢) تنظر : الكتاب ٣/ ٥٥٠.

(٣) انظر: شرح الشافية ٣/ ٦٦ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٢٠.

(٤) انظر : المستوفي في النحو ، لعلى بن مسعود الفرخان ٢/ ٢١٦ ، تحقيق الدكتور / محمد بدوى المختون .

(٥) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١٢٠.

(٦) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٦.

(٧) انظر: المرجع السابق ، وشرح المفصل ٩/ ١٢٠، والمستوفي ٢/ ٢١٦، ٢١٧.

المبحث الرابع
أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين في كلمة

اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة إما أن تكون في الطرف ، أي : في موضع اللام ، وإما أن يكون في غيره .

فإذا التقت هاتان الهمزتان في موضع اللام وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » مطلقا ، أي : مع فتح الهمزة الأولى أو كسرها أو ضمها ، ولا يسوغ استعمال أمثلة لهذا الضرب ، إذ لا أثر لها في فصيح الكلام ، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن ثم افترض الصرفيون له أبنية لمجرد التدريب ، حيث بنوا من الفعل المهموز : « قَرَأَ » ثلاث صيغ ، إحداها لفتح أولى الهمزتين على وزن « جَعْفَرٍ » فيقال : « قَرْأَأٌ » والثانية لكسرها على وزن « قِرْمِزٍ » - وهو نوع من الصبغ ، مائل للحمرة - ، فيقال : « قَرْئِئٌ » ، والثالثة لضمها على وزن « بُرْثُنٍ » ، فيقال : « قُرْؤُؤٌ » ، فهذه الصيغ الثلاث لم يعرف لها نظائر مأثورة ، ولا بأس من الوقوف على حكم تخفيف الهمزة فيها على سبيل التدريب ، وهو وجوب إبدال الهمزة الثانية « ياء » في الصيغ الثلاث ، وذلك لقرب مخرج الياء من الهمزة ، ولأنها لو أبدلت « واوا » لقلبت بعد ذلك « ياء » ، إذ إن الواو تبدل ياء إذا وقعت ثالثة فصاعداً بعد كسرة أو ضمة ، وكذلك إذا وقعت رابعة فصاعدا بعد فتحة ، ولذلك تعينت «الياء » مطلقا ، فيقال - في الصيغة الأولى - : «قَرْأَيٌ » ، بإبدال الهمزة الثانية « ياء » - وجوبا - ، ثم تبدل هذه الياء « ألفا » لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : « قَرْأَى » ، ويعد اسما مقصورا .

ويقال - في الصيغة الثانية - :«قِرْئِيٌ» ، بإبدال الهمزة الثانية « ياء» - وجوبا - ثم تحذف الحركة لاستثقالها على الياء ، ويبقي التنوين لكون هذا الاسم معربا ، وحينئذ يلتقي ساكنان ، التنوين و « الياء » بعد حذف حركتها ، فتحذف الياء تخلصا من التقاء الساكنين ، فيقال : « قِرْءٍ » على وزن « هِنْـدٍ » ، ويعد هذا الاسم من المنقوص الذي حذفت لامه ، كَـ « دَاعٍ » و « قَاضٍ » و « هَادٍ » ، ونحوها .

وفي الصيغة الثالثة يقال : « قُرْؤُئٌ » ، بإبدال ثانية الهمزتين « ياء » - وجوبا - ، ثم تقلب ضمة الهمزة الأولى كسرة لتسلم الياء من الإعلال بقلبها « واوا » ، فيقال : «قُرْئِيٌ » ثم تحذف حركة الياء للاستثقال ، ثم تحذف الياء تخلصا من التقاء الساكنين ، فيقال : « قُرْءٍ » على وزن « قُفْلٍ » ، ويعد هذا الاسم - أيضا - من المنقوص الذي حذفت لامه [١]

أما إذا كان التقاء الهمزتين المتحركتين في غير موضع اللام فإنه يجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » أو « واوا » بحسب ما تقتضيه القواعد ، إذ إن هذه الهمزة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والهمزة الأولى لا تخلو - أيضا - من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فينتج عن ذلك تسع صور ، حاصلة من ضرب الأحوال الثلاثة للهمزة الأولى في الأحوال الثلاثة للهمزة الثانية ، وقد قضى الصرفيون بأن تبدل الهمزة الثانية « ياء » في أربع منها وذلك إذا كانت مكسورة مع فتح الأولى أو كسرها أو ضمها ، أو كانت مفتوحة مع كسر الهمزة الأولى ، وتبدل « واوا » في الصور الخمس الباقية ، وذلك إذا كانت مضمومة مع فتح الهمزة الأولى أو كسرها أو ضمها ، أو كانت مفتوحة مع فتح الأولى أو ضمها [٢] .

والأمثلة التي أوردها النحويون للصور التسع أكثرها أبنية وصيغ فرضية لم يعثر لها على أثر فيما نطقت به العرب ، والمقبول منها والسائغ في الاستعمال أربعة أمثلة ، هي : « أَوَادِمُ » جمع « آدَمَ » - المُسَمَّى بهِ - ، و « أُوَيْدِمُ » تصغيره ، و « أُوُبٌّ » جمع « أبٌّ» المذكور في قول الله - تعالى - : ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [٣] ، وهو المرعي ، و « أَيِمَّةٌ » جمع « إِمَامٍ » ، فثلاثة منها أمثلة لثلاث صور من صور إبدال الهمزة « واوا » والرابع مثال لصورة من صور إبدالها « ياء » وبيانها ما يلي :

- « أَوَادِمُ » أصله : « ءَأَادِمُ» ، بهمزتين متتاليتين مفتوحتين ، على وزن :«أَفَاعِلَ» ، أولى الهمزتين زائدة والأخرى فاء الكلمة ، أبدلت الهمزة الثانية « واوا » - وجوبا -

(١) انظر :شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤٢٠ ,٤٢١. ، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٤.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ٣٧٤.

(٣) سورة عبس : الآية ٣١.

لوقوعها مفتوحة بعد همزة مفتوحة ، فقيل « أَوَادِمُ » [١] .

ـ و « أُوَيْدِمُ » تصغير « آدَمَ » ـ المسمى به ـ على صيغة « فُعَيْعِلٍ » ، وأصله : « أُؤَيْدِمُ » ، بهمزتين متتاليتين أولاهما مضمومة والأخرى مفتوحة ، ومن ثم وجب إيدال الهمزة الثانية « واوا » فقيل : « أُوَيْدِمُ » [٢] .

ـ و « أَوُبٌّ » أصله : « أَأْبُبٌ » على وزن « أَفْعُلٌ » ، بهمزتين متتاليتين ، أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، بعدها مثلان متحركان « الباءان » أولهما مضموم ، والقياس يقتضي أن تبدل الهمزة الثانية « ألفا » لسكونها بعد همزة مفتوحة ، على حد إبدالها في : « آدَمَ » إلا أن المثلين الواقعين بعد الهمزة الساكنة ينبغي إدغامهما ، فنقلتْ ضمة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلا إلى الإدغام ، إذ إن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة [٣] . فلما سكنت الباء الأولى ـ باعتبار الوضع ـ أدغمت في الباء الثانية فقيل : « أَؤُبٌّ » ، ولما كان اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة غاية في الثقل وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « واوا » ، لوقوعها مضمومة ـ وضعا ـ بعد همزة مفتوحة ، فقيل : « أَوُبٌّ » [٤] .

ـ و« أَيِمَّةٌ » أصله : « أَأْمِمَةٌ » ، إذ إنه جمع قلة على بناء « أَفْعِلَة » ، فهذا البناء يلتزم في أمور منها كون المفرد على وزن « فِعَالٍ » ـ بكسر الفاء ـ بحيث تماثل عينه لامه ،أي : تكون عينه ولامه من جنس واحد ، كـ « زِمَامٍ » وجمعه : « أَزِمَّةٌ » ، وأصله قبل الإدغام : « أَزْمِمَةٌ » ، ومثله « إِمَامٌ » فإنه يجمع على « أَفْعِلَة » ، فيقال : « أَأْمِمَةٌ » ، بهمزتين متتاليتين أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، وقد وقع بعدها مثلان متحركان، وهما « الميمان » والقياس يقتضي تخفيف الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين في هذه

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٢ (هارون) ، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٥ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤١٩ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٤٤١.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٢ (هارون) ، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٥ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤١٩ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٤٤١.

(٣) انظر : الدر المصون ٣/ ٤٥١.

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٤ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤٢٠، وشرح ابن عقيل في حاشية الخضرى ٢/ ٤٤٣.

الكلمة ، وذلك بإبدال الهمزة الساكنة « ألفا » لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة ، على حد إبدالها في : « آنِيَة » جمع : إناءٍ ، إذ الأصل فيه : « أأْنِيَةٌ » إلا أن الهمزة الساكنة في : « أأْمِمَة » ولها مثلان مجتمعان كلاهما متحرك ، أي الميمان ، وقد توفرت فيها شروط وجوب الإدغام ، ولما كان الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة نقلت حركة الميم الأولى وهي « الكسرة » إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام ، ثم أدغمت الميم الأولى التي سكنت ـ وضعا ـ بعد إلقاء حركتها على ما قبلها في الميم الأخرى فقيل : « أئِمَّةٌ » ، بهمزتين أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة ـ باعتبار الوضع ـ ، وذلك يوجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لكونها مكسورة بعد همزة مفتوحة ، فقيل : « أيِمَّةٌ » ، وذلك هو القياس عند النحويين البصريين ، وارتضاه جماعة منهم الفارسي [(١)] .

وذهب الكوفيون على تحقيق الهمزتين معا ، واحتجوا بأن الهمزة الأولى في « أئِمَّة » زائدة على المفرد : « إِمَامٍ » ، إذ إنها همزة الجمع ، فهي تشبه ـ في ذلك ـ همزة الاستفهام الداخلة على « إذَا » ونحوه ، إذ يقال : « أئِذَا » ، بتحقيق الهمزتين ، يضاف إلى ذلك أن كلا من همزة الجمع وهمزة الاستفهام محركة بالفتح ، فلما تشابها في الزيادة والحركة حققت الهمزتان في : « أئِمَّة » على حد تحقيقها في : « أئِذَا » ، ونحوها[(٢)].

ورد هذا القول للكوفيين بأن لفظ « أئِمَّة » كلفظ « أئِذَا »ونحوه وليس مثله في أحوال البنية ، لأن « همزة الاستفهام » كلمة مستقلة برأسها ، فهي منفصلة عن » إذَا » وعليه يكون التقاء الهمزتين من كلمتين ، أما همزة الجمع في : « أئِمَّة » فهي من بنية الكلمة ، إذن التقاء الهمزتين في كلمة واحد . و ـ أيضا ـ كسرة الهمزة الثانية في« أئِذَا » أصيلة ، وكسرتها في « أئِمَّة » عارضة ولذلك لا يجوز حمل هذا الجمع على « أئِذَا »

---

(١) انظر: شرح المفصل ٩/ ١١٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٣ ، والنشر ١/ ٣٧٩ ، والدر المصون ٣/ ٤٥٠ , ٤٥١.

(٢) انظر : الحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، والحجة ، لابن خالويه : ص ١٧٣ ، بتحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، والكشف ١/ ٤٩٨.

ونحوه في تحقيق الهمزتين معا ، وإنما ينبغي تخفيف الثانية منهما بإبدالها « ياء » ـ على القياس ـ كما ذهب البصريون ، فيقال : أَيِمَّةٌ » [١] .

وأضاف الزمخشري ـ في ذلك ـ مذهبا ثالثا ، إذ ذهب إلى تحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل ، بحيث ينطق بها بين « الهمزة » و « الياء » ، وصرح بأن إبدالها « ياء » كما ذهب البصريون لا يجوز ، والقراءة بها لحن وتحريف [٢] .

وهذا القول للزمخشرى مرفوض ، ومذهبه مردود ، فقوله مرفوض ، لأن قراءة « أَيِمَّة » كيف تكون لحنا وتحريفا وقد قرأ بها رأس النحاة البصريين أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ أهل مكة ابن كثير ، وقارئ أهل المدينة نافع ـ كما سيأتي ـ ؟!.

ومذهبه مردود بأن قراءة التسهيل بين بين تفضي إلى ملاحظة الهمزة الثانية التي تضاعف بها ثقل الكلمة ، إذ إن جعلها بين بين يؤدي إلى كون « الياء » مشوبة بالهمزة، والقياس ألا يكون في الياء بقايا الهمزة ، لوجود همزة متحركة قبلها ، بل يجب أن تكون « ياء » خالصة ؛ فيقال : « أَيِمَّةٌ » ، كما ذهب البصريون ، وهو الصحيح [٣].

هذا ... وقد ورد لفظ « أَئِمَّةٍ » في القرآن الكريم في خمسة مواضع ، وذلك في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ [٤] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [٥]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً ﴾ [٦]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَيِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [٧]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [٨] .

وللقراء في « أَئِمَّةٍ » خمسة أوجه ، الثلاثة الواردة عن النحاة ، ووجهان

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي بن أبي طالب ١/ ٤٩٨ , ٤٩٩.
(٢) انظر : الكشاف ، للزمخشرى ٢/ ٢٥١ ، نشر / دار الريان للتراث بالقاهرة .
(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١١٧ ، والكشف ١/ ٤٩٩.
(٤) سورة التوبة : من الآية ٢١.
(٥) سورة الأنبياء : من الآية ٧٣.
(٦) سورة القصص : من الآية ٥.
(٧) سورة القصص : من الآية ٤١.
(٨) سورة السجدة : من الآية ٢٤

آخران ، فقد قرأ حمزة ، وعاصم ، والكسائي ـ من الكوفيين ـ ، وابن عامر ، وابن زكوان ، وخلف ، وروح : « أئِمَّة » ، بتحقيق الهمزتين من غير إدخال ألف بينهما ، ووافقهم ـ في ذلك ـ الحسن والأعمش [(١)] .

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : « أيِمَّةَ » ، بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية بإبدالها « ياء » خالصة بغير مد بينهما [(٢)].

وقرأ الجمهور من أهل الداء : « أَئِمَّة » ، بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بجعلها بين الهمزة والياء [(٣)] ، وروى أن قراءة التسهيل بين بين قرأ بها ـ أيضا ـ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو [(٤)].

هذه هي الأوجه الثلاثة التي وردت عن النحويين ، أما الوجهان اللذان أضافهما القراء فأولهما : « آئِمَّة » ، بتحقيق الهمزتين مع إدخال ألف مدٍّ بينهما ، وبه قرأ هشام [(٥)] والوجه الآخر : آيِمَّة » بتحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الثانية بإبدالها « ياء » محضة ، مع إدخال ألف مَدٍّ بين الهمزة والياء ، وروى أن الذي قرأ به نافع [(٦)] .

وَبَعْدُ ... فهذا تمام القول في الأمثلة الأربعة التي يسوغ استعمالها ، بقي أن نعرض لذكر الصيغ والأبنية التي ابتدعها الصرفيون على سبيل الافتراض للإيضاح والتدريب ، ولإمكان القياس عليها إذا أريد انتزاع مثال لصورة فرضية أخرى ، وهذه الصيغ تتشكل في خمسة أمثلة ، ثلاثة منها لوجوب إبدال الهمزة الثانية « ياء » ، واثنان لوجوب إبدالها « واوا » .

فما ذكر على سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف الهمزة الثانية

---

(١) انظر : النشر ١/ ٣٧٨ ، والإتحاف : ص ٥٠ ، والحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ ، والدر المصون ٣/ ٤٥٠.
(٢) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٥ ، والحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ .
(٣) انظر : النشر ١/ ٣٧٨ ، والإتحاف: ص ٥٠.
(٤) انظر : الدر المصون ٣/ ٤٥٠.
(٥) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٥ ، والدر المصون ٣/ ٤٥٠ ، والإتحاف : ص ٥٠.
(٦) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٥ ، والحجة ، لابن خالويه : ص ١٧٣ ، والدر المصون ٣/ ٤٥٠.

بإبدالها « ياء » في غير الطرف يتمثل في أن يصاغ من الفعل « أَمَّ» ــ بمعنى : قَصَدَ، أو صَارَ إِمَاماً ـ مثال على وزن : « أَصْبِع » ، بفتح الهمزة وكسر الباء ، فيقال : « أَأْمِمٌ » ، ومثال على وزن : « إِصْبِع » بكسر كل من الهمزة والباء ، فيقال : « إِئْمِمٌ » ، ومثال على وزن « أُصْبِع » ، بضم الهمزة وكسر الباء ، فيقال : « أُؤْمِمٌ »[1] وإجراء التخفيف فيها على الوجه التالي :

ـ « أَأْمِمٌ » اجتمعت فيه همزتان في غير الطرف ، أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، وقع بعدها مثلان ، وهما الميمان ، وأول المثلين مكسور ، يقتضي القياس إبدال الهمزة الثانية « ألفا » لسكونها بعد همزة مفتوحة ، ولكن لما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد من الاعتناء بإبدال ثانية الهمزتين حرف مد فإن كسرة الميم الأولى تنقل إلى الهمزة الساكنة قبلها ، توصلان للإدغام ، ثم تدغم هذه الميم في الميم الأخرى ، لكونها سكنت بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لكونها مكسورة ـ باعتبار الوضع ـ بعد همزة مفتوحة ، فيقال : « أَيِمٌّ » .

ـ و « إِئْمِمٌ » اجتمعت فيه همزتان ، أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مكسورة ، ولكون الإعناء بالإدغام أشد تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها لإمكان الإدغام ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » لوقوعها مكسورة ـ وضعا ـ بعد همزة مكسورة ، فيقال : « إِيِمٌّ » .

ـ و« أُؤْمِمٌ » اجتمعت فيه همزتان ، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مكسورة ، تنقل كسرة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلا إلى الإدغام ، إذ إن الاعتناء به أشد ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لوقوعها مكسورة ـ وضعا ـ بعد همزة مضمومة ، فيقال : « أُيِمٌّ » .

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٤.

أما المثالان اللذان ذكرا على سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف ثاني الهمزتين في غير الطرف بإبدالها «واوا» ، فأولها : يتمثل في أن يصاغ من الفعل « أمَّ» مثال على وزن « إِصْبُعٍ » بكسر الهمزة وضم الباء ، فيقال : « أِئْمُمٌ » ، بهمزتين مجتمعتين ، أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان ، أولاهما مضمومة ، تنقل ضمة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام ، لكون الاعتناء به أشد من إبدال الهمزة الساكنة حرف مد كما يقتضي القياس ، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « واوا » ، لوقوعها مضمومة - باعتبار الوضع - بعد همزة مكسورة ، فيقال : « إِوُمٌّ » .

والمثال الآخر: يتشكل في أن يصاغ من الفعل « أمَّ » بناء على وزن « أُبْلُمٍ » ، بضم الهمزة وضم اللام - وهو غليظ الشفتين - فيقال : « أُؤْمُمٌ » ، بهمزتين ملتقيتين ، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مضمومة ، ولما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « واوا » لكونها مضمومة - وضعا - بعد همزة مضمومة ، فيقال : « أُوُمٌّ » [(١)].

- والله أعلم -



(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٤

المبحث الخامس

أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين في كلمتين

إذا التقت همزتان متحركتان منفصلتين ، أي : من كلمتين فإن ثانيتهما إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في أولها ، وإما أن تكون زائدة كـ «همزة المضارعة » و « همزة الوصل » فإن كانت بعض الكلمة الثانية فإن الهمزة الأولى إما أن تكون بعض الكلمة الأولى ، بحيث تقع في طرفها ، وذلك نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » ، وإما أن تكون مستقلة ، بحيث تعد مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ، ويعنى بها « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَأَنْتَ مُوقِنٌ ؟» ، وإما أن تكون زائدة في حكم المستقلة ، ويُعْنَى بها « همزة المضارعة » ، إذ إن الفعل المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الفعل الماضي ، وذلك نحو : «أَؤُمُّ» و « أَئِنُّ » .

وإن كانت الهمزة الثانية زائدة فإن الهمزة الأولى لا تكون إلا « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَأَحَدُّثُكَ ؟» ، ونحو : « أَأَلْحَقُّ أَنَّ أَخَاكَ آتٍ ؟ ».

من ذلك ندرك أن التقاء الهمزتين متحركتين من كلمتين بتحقيق في ثلاث صور ، وقد اختلفت آراء النحويين والقراء في أحكامها في كل صورة منها ، وتفصيل ذلك ما يلي :

أولا : أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة:

الهمزتان الملتقيتان متحركتين من كلمتين ، أولاهما تقع في طرف الكلمة الأولى ، والأخرى تقع في صدر الكلمة الثانية إما أن تتفقا في الحركة ، وإما أن تختلفا فيها ، فالمتفقتان في حركة واحدة إما أن تكونا مفتوحتين ، أو مكسورتين ، أو مضمومتين ، فالمفتوحتان كما في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [1] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [2] ، والمكسورتان كما في قول الله ـ تعالى ـ :

(١) سورة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ : من الآية ١٨.
(٢) سورة الحديد : من الآية ١٤.

﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [١] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ ﴾ [٢] ، والمضمومتان كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَيۡسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾ [٣] ، ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير .

والمختلفتان في الحركة إمّا أن تكون أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة ، كما في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [٤] ، وإما أن تكون أولاهما مكسورة والأخرى مفتوحة،كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ [٥] ، وإما أن تكون الأولى مفتوحة والأخرى مضمومة ، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ [٦] ، وإما أن تكون الأولى مضمومة والأخرى مفتوحة ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ﴾ [٧] ، وإما أن تكون أولاهما مضمومة والأخرى مكسورة ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [٨] ، والتقاء الهمزتين على هذا النحو في القرآن الكريم كثير ، وذكر ابن الجزرى: أن كون أولى الهمزتين مكسورة والثانية مضمومة لم يرد لفظه في القرآن الكريم وإنما ورد معناه ، وذلك في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ ﴾ [٩] ، والمعنى : وَجَدَ عَلَى الْمَاءِ أُمَّةً [١٠].

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٣١.
(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٣٢.
(٣) سورة الأحقاف : من الآية ٣٢.
(٤) سورة القرة : من الآية ١٣٣.
(٥) سورة القرة : من الآية ٢٨٢.
(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤.
(٧) سورة فصلت : من الآية ٢٨.
(٨) سورة البقرة : من الآية ١٤٢.
(٩) سورة القصص : من الآية ٢٣.
(١٠) انظر : النشر ١/ ٢٨٨.

وللنحويين والقراء في أحكام هاتين الهمزتين من حيث التحقيق والتخفيف خمسة مذاهب ، بيانها ما يلي :

١ـ ذهب بنو تميم إلى تحقيق الهمزتين معا [١] ، وهو الأصل في اللغة ، والتحقيق ـ ها هنا ـ أحسن ما يكون ، لأن احتمال الثقلين في لفظين منفصلين أهون [٢].

وهذا المبدأ قرأ به ابن زكوان ، وابن عامر ، وأهل الكوفة : (حمزة ، وعاصم، والكسائي) ، وكذا روح ، وخلف ، ووافقهم الحسن، والأعمش [٣].

٢ـ ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين ، وكذا جمهور القراء إلى تحقيق الهمزة الأولى ، وتسهيل الثانية بين بين [٤] وهذا المذهب أشف المذاهب وأقيسها، لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها [٥] .

وقد قرأ بهذا المذهب نافع ، وابن كثير ، وهشام ، وغيرهم من جمهور القراء[٦] ، حيث حققوا الهمزة الأولى في الآيات المذكورة ، ونحوها ، وخففوا الثانية بجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة ، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة [٧].

٣ـ ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى تسهيل الهمزة الأولى بين بين لكونها آخر الكلمة الأولى إذ الأواخر محل التغيير ، وتحقيقِ الهمزة الأخرى لكونها صدر الكلمة الثانية ، وما كان في صدر الكلمة أحرى أن يحافظ عليه باستحفاظ صورته الأصلية [٨] ، واحتج لذلك بأن التقاء الهمزتين من كلمتين يشبه التقاء

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥١ (هارون) ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٢٠.

(٢) انظر : المستوفي في النحو ٢/ ٢١٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥ ، والكشف ١/ ٧٣.

(٣) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٥ ، والكشف ١/ ٧٣، والنشر ١/ ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، والإتحاف : ص ٥٢, ٥٣.

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٩ (هارون) ، والمقتضب ١/ ١٥٩ ، والنشر ١/ ٣٨٨.

(٥) انظر : المقتضب ١/ ١٥٩ ، والمستوفي ٢/ ٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٨.

(٦) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣ ، والإتحاف ص ٥٢, ٥٣

(٧) انظر : الكشف ١/ ٧٣.

(٨) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٩ ، والمقتضب ١/ ١٥٨، والمستوفي ٢/ ٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥.

الساكنين من كلمتين ، إذ التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني ، كما في نحو: « ذَهَبَتِ الْهِنْدَاتُ » ، حيث كسرت « تاء التأنيث » لالتقائها ساكنة مع حرف التعريف الساكن في صدر الكلمة التي وليتها ، ومن ثم تخفف الهمزة الأولى بالتسهيل بين بين دون الثانية [١] .

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، والبزي ، وقالون [٢] ، ففي الآيات المذكورة، ونحوها خففوا الهمزة الأولى بتسهيلها بين الهمزة و « الألف » ، أو « الياء » ، أو « الواو » ، بحسب حركتها وحققوا الهمزة الثانية .

٤ـ ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزتين معا ، وذلك بحذف الهمزة الأولى ، وإبدال الثانية حرف مد صريح بحسب حركة الهمزة الأولى ، فتبدل « ألفا » إذا كانت الأولى مفتوحة ، نحو : « جَاالشْرَاطُهَا » ، وتبدل « ياء » إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة ، نحو : « مِنَ النِّسَايِنِ اتَّقَيْتُنَّ » ، وتبدل « واوا » إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة ، نحو : « يَشَا وِلَى ... » [٣] ، وقرأ بهذا المذهب ورش ، وقنبل [٤]

٥ـ ذهب بعض النحويين إلى تخفيف الهمزة الأولى بحذفها وتحقيق الثانية ، أو تخفيف الثانية بحذفها وتحقيق الأولى ، فيجتزأ بالهمزة المحققة عن الأخرى المحذوفة، وذلك إذا اتفقت الهمزتان في الحركة ، بأن تكونا مفتوحتين ، فيقال : «جَا أَشْرَاطُهَا » و « جَاءَ شْرَاطُهَا » ، أو مكسورتين، فيقال : « هَؤُلاَ إِنْ كُنْتُمْ» و: « هَؤُلاَءِ نْ كُنْتُمْ » أو مضمومتين ، فيقال : « أَوْلِيَا أُولَئِكَ » و«أَوْلِيَاءُ وَلَئِكَ »، فإذا اختلفتا في الحركة فإن التخفيف يكون بحذف الهمزة الثانية فقط ، وتحقق الهمزة الأولى ، وذلك نحو : « شُهَدَاءَ ذْ حَضَرَ » ، و « مِنَ النِّسَاءِ نْ تَضِلَّ » ، و « جَزَاءُ عْدَاءِ اللهِ »، و « يَشَاءُ لَى ... » [٥] .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩.

(٢) انظر : التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني : ص ٣٣ ، مكتبة المثنى ببغداد ، وانظر الإتحاف : ص ٥١.

(٣) انظر : شرح المفصل ١١٩/٩ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥, ٦٦ .

(٤) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٥, ٦٦ ، والإتحاف : ص ٦٥, ٦٦.

(٥) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٨, ٢١٩.

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، وابن كثير ، والبزى ، وقالون [١].

ثانيا : أحكام الهمزتين الملتقيتين ، أولاهما « همزة المضارعة » :

إذا التقت همزتان متحركتان أولاهما همزة المضارع للمتكلم فإن الهمزة الأخرى التي تكون في صدر مدخولها ، وهو الفعل الماضي ، إما أن تكون « فاء الفعل » ، نحو : « أَؤُمُّ» مضارع الفعل : « أَمَّ » ، وإما أن تكون همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، نحو : « أُكْرِمُ » مضارع « أَكْرَمَ » وأصله : « أُؤَكْرِمُ » ، وفيما يلي بيان حكم هذه الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف ، في الموضعين :

أ-حكم الهمزة الثانية « فاء الفعل » :

إن كانت الهمزة الثانية الملتقية مع همزة المضارعة « فاء الفعل » فإن أهل التخفيف قضوا بجواز تخفيفها بإبدالها حرف مد من جنس حركتها ، على سبيل الاستحسان ، مع تحقيق « همزة المضارعة » ، إذ إنها محققة أبدا ، والأصل - في ذلك - تحقيق الهمزتين .

وإنما يطرد ذلك في عدد من الأفعال ، لازمة كانت أو متعدية ، منها : « أَؤُبُّ» مضارع : « أَبَّ ، يَؤُبُّ » ، بمعنى : عَزَمَ وَتَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ [٢] ، و « أَؤُتُّ» مضارع « أَتَّهُ يَؤُتُّهُ أَتًّا » ، بمعنى : كَبَتَهُ وَغَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ [٣] ، و « أَؤُجُّ» مضارع : «أَجَّ يَؤُجُّ أَجًّا » ، بمعنى : أَسْرَعَ [٤] ، و« أَؤُشُّ» مضارع : أَشَّ يَؤُشُّ ، بمعنى : نَشَطَ وتَحَرَّكَ [٥] و « أَؤُلُّ » : أَلَّ فِي سَيْرِهِ ، و« يَؤُلُّ » بمعنى : أَسْرَعَ ، واهتَزَّ واضْطَرَبَ [٦] ، و « أَؤُمُّ » مضارع : أَمَّهُ يَؤُمُّه أَمًّا ، بمعنى : قصده [٧].

---

(١) انظر : المرجع السابق ٢/ ١١٩ ، والكشف ١/ ٧٥، والتيسير : ص ٣٣ ، والنشر ١/ ٣٨٢, ٣٨٣.

(٢) انظر : لسان العرب ١/ ٣ ، والقاموس المحيط ١/ ٣٥.

(٣) انظر : اللسان ١/ ٢٠ ، والقاموس ١/ ١٤١.

(٤) انظر : اللسان ١/ ٣٠، والقاموس ١/ ١٧٦.

(٥) انظر : اللسان ١/ ٥٨.

(٦) انظر : اللسان ١/ ١١١ ، والقاموس : ٣/ ٣١٩.

(٧) انظر : اللسان ١/ ١٣٢، والقاموس ٤/ ٧٥.

ففاء كل فعل من الأفعال المذكورة محركة بضمة عارضة ، إذ إن أصلها : « أأْبُبُ » و « أأْجُجُ » و « أأْشُشُ » و « أأْلُلُ » و « أأْمُمُ » بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مضموم ، والقياس يقتضي إبدال الهمزة الساكنة « ألفا» لانفتاح الهمزة قبلها ، إلا أن الاعتبار بإدغام المثلين مقدم على الإبدال ، لذلك نقلت ضمة أول المثلين إلى الهمزة الساكنة قبله ، ثم أدغم في ثانيهما ، فقيل : « أؤُبُّ» و « أؤُتُّ » و « أؤُجُّ » و « أؤُشُّ » و « أؤُلُّ » و « أؤُمُّ » ، بتحقيق الهمزتين ـ على الأصل ـ ، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « واوا » ـ استحسانا ـ ، لكونها مضمومة باعتبار الوضع ، فيقال : « أوُبُّ » و « أوُتُّ » و « أوُجُّ » و « أوُشُّ » و « أوُمُّ » [١].

ومن الفعل المضارع المكسور « الفاء » نحو : « أئِبُّ » مضارع أَبَّ يَئِبُّ أبيباً ، بمعنى : عَزَمَ أو : تَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ [٢] ، و « أئِجُّ » مضارع : أَجَّ يَئِجُّ أجيجاً ، بمعنى : صَوَّتَ [٣] ، و « أئِلُّ » مضارع : أَلَّ يَئِلُّ ، بمعنى : أَسْرَعَ ، واضْطَرَبَ [٤] ، و «أئِنُّ » مضارع : أَنَّ الرَّجُلُ مِنَ الْوَجَعِ يَئِنُّ أَنًّا وأَنِينًا وأَنَّةً ، بمعنى : تَأَوَّهَ [٥] .

فكسرة فاء هذه الأفعال عارضة ، لأن الأصل ـ فيها ـ : « أأْبِبُ » و «أأْجِجُ » و « أأْلِلُ » و« أأْنِنُ » ، بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مكسور ، نقلت كسرته إلى الهمزة الساكنة قبله توصلا إلى الإدغام لكون الاعتبار به مقدم ، ثم أدغم أول المثلين في ثانيهما فقيل : « أئِبُّ » و « أئِجُّ » و « أئِلُّ » و « أئِنُّ » ، بتحقيق الهمزتين ـ على الأصل ـ ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ياء » ـ استحسانا ـ ، لكونها مكسورة باعتبار الوضع ، فيقال : « أيِبُّ » و « أيِجُّ » و « أيِلُّ » و « أيِنُّ » [٦] .

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٥.
(٢) انظر : لسان العرب ١/ ٣ ، والقاموس المحيط ١/ ٣٥.
(٣) انظر : اللسان ١/ ٣٠، والقاموس ١/ ١٧٦.
(٤) انظر : اللسان ١/ ١١١ ، والقاموس : ٣/ ٣١٩.
(٥) انظر : اللسان ١/ ١٥٤ , ١٥٥ ، والقاموس ٤/ ١٩٤.
(٦) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٥.

والفعل المضارع المفتوح « الفاء » منه : « أَأَشُّ » مضارع : أَشَّ يَأَشُّ ، بمعنى : هَشَّ ، أي : ضَرَبَ الشَّجَرَ الْيَابِسَ بِالْعَصى لِيَتَسَاقَطَ وَرَقُهَا ، ذكره صاحب القاموس [1] ، و «أَأَشُّ » أصله : « أَأْشَشُ » ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مفتوح ، وهما « الشِّينَانِ » ، نقلت فتحة الشين الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ليتيسر الإدغام ، ثم أدغمت في الشين الأخرى ، فقيل : « أَأَشُّ » ، بهمزتين محققتين ، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ألفا » ـ استحسانا ـ لانفتاحها باعتبار الوضع ، فيقال : « آشُّ » .

وإنما جاز تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها حرف علة ـ في هذا الموضع ـ لسببين :

(أحدهما) : تشبيه « همزة المضارعة » بـ « همزة الاستفهام » ، إذ إن كلا منهما يدل على معنى زائد على أصل الكلمة ، فلما جاز إبدال الهمزة الملتقية مع همزة الاستفهام « ألفا »في نحو : « أَأَنْتَ » و « ياء » في نحو : « أَئِــذَا » ، و «واوا» في نحو : « أَؤُلْقِيَ » ، فكذلك الهمزة الثانية الواقعة « فاء الفعل » بعد همزة المضارعة ، الملتقية معها .

و (السبب الآخر) حمل همزة المضارع للمتكلم على بقية أحرف المضارعة ، إذ يجوز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » بعدها ، بإبدالها حرف علة ، كما في نحو : « يُومِنُ » و « تُومِنُ» و « نُومِنُ » ، ونحو : « يَيِنُّ » و « تَيِنُّ » و « نَــيِنُّ »، فلما جاز ذلك في بقية أحرف المضارعة ، حملت عليها « همزة المضارع للمتكلم » فجاز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » ، الملتقية معها ، بإبدالها حرف علة بحسب حركتها [2] .

هذا ...

وتجدر الإشارة إلى أن التقاء الهمزتين على هذا النحو لم ترد له ألفاظ في القرآن الكريم ، وكذلك لالتقائهما في الموضع التالي .

---

(١) انظر : القاموس المحيط ٢/ ٢٥٩ , ٢٩١.

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٤٢١، وحاشية الخضري ٢/ ٤٤٤.

ب- حكم تخفيف الهمزة الزائدة الملتقية مع « همزة المضارعة » :

أجمع النحويون على وجوب تخفيف همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، الملتقية مع همزة المضارع للمتكلم ، وذلك بحذفها ، كما في نحو : «أُكْرِمُ » مضارع : « أَكْرَمَ» ، و « أُحْسِنُ » مضارع « أَحْسَنَ » ، و « أُرْسِلُ » مضارع « أَرْسَلَ » ، والأصل فيها : « أُؤَكْرِمُ » و : «أُؤَحْسِنُ » و « أُأَرْسِلُ » ، بهمزتين متحركتين ، أولاهما « همزة المضارعة » المضمومة ، وهي في حكم الكلمة المستقلة ، والأخرى همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، فلما التقتا فيما هو - في الظاهر - كلمة واحدة، وهو « الفعل المضارع » كُرِهَ أن يثقل صدره باجتماع الهمزتين المتحركتين فوجب التخلص من ذلك بحذف الهمزة الثانية ، لأن الثقل جاء منها، ولدلالة الأولى على المضارعة ، فضلا عن كونها طارئة على همزة « أَفْعَلَ » ، والحكم للطارئ ، ومن ثم حققت ، ووجب تخفيف الهمزة الثانية « الزائدة » بحذفها ، فقيل : « أُكْرِمُ » و « أُحْسِنُ » و « أُرْسِلُ » ، ونحو ذلك ، ثم جعل الحكم عاما فوجب حذفها بعد بقية أحرف المضارعة حملا لها على المضارع المبدوء بالهمزة ، طردا للباب على وتيرة واحدة ، فقيل : « يُكْرِمُ » و « تُكْرِمُ » و « نُكْرِمُ » و « يُحْسِنُ » و « تُحْسِنُ » و « نُحْسِنُ » و « يُرْسِلُ » و «تُرْسِلُ » و « نُرْسِلُ » وحمل عليه - أيضا - ما اشتق من هذه الأفعال ونحوها ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، فقيل : « مُكْرِمٌ » و « مُكْرَمٌ » و « مُحْسِنٌ » و «مُحْسَنٌ إِلَيْهِ » و « مُرْسِلٌ » و « مُرْسَلٌ إِلَيْهِ » ، ونحو ذلك [1] .

ثالثا : أحكام الهمزتين الملتقيتين : أولاهما « همزة الاستفهام » :

إذا كانت أولى الهمزتين الملتقيتين « همزة الاستفهام » فإن الهمزة الأخرى إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في صدرها ، وإما أن تكون « همزة المضارعة » ، وإما أن تكون « همزة الوصل » .

---

(١) انظر اللباب ، للعكبري ٢/ ٣٥٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٩٥ ,٣٦٩، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤٨٣

وقد أجمع النحويون والقراء على تحقيق « همزة الاستفهام » في كل المواضع ، أما الهمزة الثانية فإن لهم مذاهب وآراء مختلفة في حكمها من حيث التحقيق والتخفيف ، في كل موضع من المواضع الثلاثة المذكورة ، وإيضاح ذلك ما يلي:

أ- حكم الهمزة الثانية الواقعة في صدر الكلمة الملتقية مع « همزة الاستفهام » :

إذا التقت « همزة الاستفهام » مع همزة واقعة في صدر الكلمة التي تليها ، فإن للنحويين والقراء في حكم هذه الهمزة ثلاثة مذاهب ، مع إجماعهم على تحقيق « همزة الاستفهام » ، وبيان تلك المذاهب ما يلي :

١- ذهب بنو تميم إلى الجمع بين الهمزتين محققتين ، واحتجوا بأن التحقيق هو الأصل ، والتخفيف فرع عنه ، وبأن الهمزتين - ها هنا - أقل ثقلا ، لأنهما ليستا بمتلازمتين ، إذ إن أولاهما « همزة الاستفهام » ، وهي كلمة في تقدير الانفصال من الهمزة الثانية التي بدئت بها الكلمة الأخرى ، التالية لها ، فكل منهما قائمة بنفسها ، غير ملتصقة بالأخرى [1] ، فضلا عن أن ما بعد الهمزة الثانية أكثره ساكن ، كما في نحو:« أَأَنذَرْتَهُمْ » و « أَئِفْكًا»و« أَؤُلْقِيَ » و « أَآلِهَتُنَا » - على ما سيأتي - ، فلو خففت الهمزة الثانية لَقَرُبَ ذلك من التقاء الساكنين مجتمعين ، وبخاصة إذا أبدلت « ألفا » ، فلما خيف ذلك وجب تحقيق الهمزتين معا للسلامة من التقاء الساكنين[2]

وقيل : إن بنى تميم قضوا - أيضا - بإدخال «ألف» بين الهمزتين المحققتين فرارا من التقائهما [3].

وهذا المذهب قرأ به ابن زكوان ، وابن عامر ، وروح ، وأهل الكوفة (حمزة وعاصم ، والكسائي) ، ما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، وهو كثير ، منه قول الله - تعالى - : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾؟ [4] ، وقوله - تعالى - : ﴿ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ ﴾؟ [5]،وقوله - تعالى

---

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١١٨ ، والكشف ١/ ٧٣.

(٢) انظر : الكشف ١/ ٧٣.

(٣) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٢٠.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٦.

(٥) سورة آل عمران : من الآية ٨١.

- : ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾؟ [(١)] ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾؟ [(٢)] ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾؟ [(٣)] وقوله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾؟ [(٤)] ، وقوله - ﷻ -: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾؟ [(٥)] وقوله - تعالى - : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾؟ [(٦)] وقوله - تعالى - : ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾؟ [(٧)] وقوله - تعالى - ﴿ أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾؟ [(٨)]فقد قرأ القراء المذكورون : « أَأَنْذَرْتَهُمْ ؟» و « أَأَقْرَرْتُم؟ » و « أَأَنْتَ ؟» و « أَأَعْجَمِيٌّ؟ » و « أَأَمِنْتُمْ؟ » و « أَآلِهَتُنَا؟ » ، و « أَئِذَا؟ » و « أَئِنَّا؟ » و «أَئِفْكًا؟» و «أَؤُنْزِلَ؟ » و «أَؤُلْقِيَ؟ » ونحوها، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين تارة ، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى [(٩)].

٢- ذهب أكثر العرب إلى تخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل بين بين ، بحيث تجعل بين الهمزة و « الألف » إذا كانت مفتوحة كما في :« أَأَنْذَرْتَهُمْ» و«أَأَقْرَرْتُمْ » و « أَأَنْتَ » و « أَأَعْجَمِيٌّ » و« أَأَمِنْتُم » و « أَآلِهَتُنَا » ، ونحو ذلك ، وتجعل بين الهمزة و « الياء » إذا كانت مكسورة كما في : « أَئِذَا » و « أَئِفْكًا » ، ونحوها ، وتجعل بين الهمزة و « الواو » إذا كانت مضمومة كما في : «أَؤُنْزِلَ» و « أَؤُلْقِيَ » ، ونحوها ، وقد احتجوا لذلك بأن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الهمزة المفردة فخففوها ساكنة نحو : « يُومِنَ » ، ومتحركة

---

(١) سورة الأنبياء : الآية ٦٢.
(٢) سورة فصلت : الآية ٤٤.
(٣) سورة الملك : من الآية ١٦.
(٤) سورة الزخرف : من الآية ٥٨.
(٥) سورة الرعد : من الآية ٥.
(٦) سورة الصافات : الآية ٨٦.
(٧) سورة ص : من الآية ٨.
(٨) سورة القمر : من الآية ٢٥.
(٩) انظر : المستوفي في النحو ٢/ ٢١٦ ، والكشف ١/ ٧٣, ٧٤ ، والنشر ١/ ٣٦٧, ٣٧٠.

نحو : « يُوَاخِذُ » وتكريرها أعظم استثقالا ، فتخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس ، واحتجوا ـ أيضا ـ بأن العرب وجميع القراء خففوا ثانية الهمزتين الملتقيتين إذا كانت ساكنة ، فأبدلوها حرف مد ـ وجوبا ـ ، كما في نحو : « آدَمَ » ، و « إِيثَارٍ » و « أُومِنُ » فتخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، إذ المتحرك أقوى من الساكن [١]

وهذا المذهب قرأ به نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ورويس [٢] .

٣- ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة الثانية بتسهيلها بين بين ، مع إدخال « ألف » بينها وبين « همزة الاستفهام » المحققة ، فيقال « آأَنْذَرْتَهُمْ » ، «آئفكًا » و « آؤُلْقِيَ » ، وكذلك ما ورد مماثلا لذلك في الآيات المذكورة ، ونحوها ، واحتج أهل الحجاز لذلك بأن ، « همزة الاستفهام » مستقلة ، والهمزة الثانية مع كونها مسهلة بين بين فإنها تعد ـ في النية ـ همزة مقدر فيها بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بين الهمزتين ألفا ليكون حائلا بينهما ، ومانعا من اجتماعهما ، وهذا المبدأ اختاره أبو عمرو، وبه قرأ [٣] ، وقرأ به ـ أيضا ـ قالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر [٤].

ب۔ حكم « همزة المضارعة » الملتقية ثانية مع « همزة الاستفهام » :

إذا أدخلت « همزة الاستفهام » على جملة فعلية متصدرة بفعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم فإن همزة الاستفهام مفتوحة أبدا ، و « همزة المضارع» تكون مفتوحة أو مضمومة باتفاق ، ويجوز ورودها مكسورة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز حيث منعوا ذلك ـ كما ذكر ـ ، وما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، تكون « همزة المضارعة»ـ فيه ـ إما مفتوحة، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾؟ [٥]، وقوله ـ تعالى ـ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٩، والكشف ١/ ٧٤، ٧٥، ٧٧

(٢) انظر النشر ١/ ٣٦٧ـ ٣٧٠

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ١١٩, ١٢٠

(٤) انظر الكشف ١/ ٧٤ ، والتيسير : ص ٣٢ ، والنشر ١/ ٣٧٠ ، والإتحاف ص ٤٦.

(٥) سورة هود : من الآية ٧٢.

: ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ؟[١] وقوله - تعالى - : ﴿ لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ ؟[٢] ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ ؟[٣] ، وإما مضمومة ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾؟ [٤].

أما « همزة الاستفهام » فهي محققة بالإجماع ، وأما « همزة المضارعة » فإن للنحويين والقراء - فيها - المذاهب الثلاثة المذكورة في الموضع السابق ، وهي :

١- الجمع بين همزتي الاستفهام والمضارعة محققتين من غير فصل تارة ، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى ، وهو مذهب بني تميم [٥] ، وبه قرأ ابن زكوان ، وأهل الكوفة (حمزة ، وعاصم ، والكسائي) ، حيث حققوا الهمزتين في الآيات المذكورة ونحوها ، وجمعوا بينهما بلا فصل تارة كما هو مذكور ، وأدخلوا « ألفا » بينهما تارة أخرى ، وذلك نحو « آألِدُ » و « آأسْجُدُ » و « آأشْكُرُ » و « آأتَّخِذُ » و « آؤُنَبِّئُكُمْ » [٦]

٢- تخفيف « همزة المضارعة » بالتسهيل بين بين ، بأن تجعل بين الهمزة و « الألف » في : « أأْلِدُ » و « أأسْجُدُ » و « أأشْكُرُ » و « أأتَّخِذُ » ، ونحوها وتجعل بين الهمزة و« الواو » في نحو : « أؤُنَبِّئُكُمْ » ، ذلك مع تحقيق « همزة الاستفهام » ، وهذا هو مذهب أكثر العرب ، وبه قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وهشام [٧].

٣- إدخال « ألف » بين الهمزة المحققة ، وهي « همزة الاستفهام » ، وبين الهمزة المسهلة ، وهي « همزة المضارعة » ، وهو مذهب أهل الحجاز ، واختيار أبي عمرو ، وبه قرأ الأمثلة المذكورة ، ونحوها ، وقرأ به - أيضا - قالون عن نافع ،

---

(١) سورة الإسراء : من الآية ٦١.
(٢) سورة النمل : من الآية ٤٠.
(٣) سورة يس : من الآية ٢٣.
(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٥ .
(٥) انظر : شرح المفصل ٩٨/ ١٢٠ ، والمستوفي ٢/ ٢١٥ , ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣، والإتحاف : ص ٤٤ , ٤٥ , ٤٩.
(٦) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٢٠، والمستوفي ٢/ ٢١٥ , ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣، والإتحاف : ص ٤٤ , ٤٥ , ٤٩
(٧) انظر : الكشف ١/ ٧٧ ، والإتحاف : ص ٤٤ , ٤٥ , ٤٩.

وهشام عن ابن عامر [١] .

ويقاس على ذلك « همزة المضارع المكسورة » عند من أجازوا فيها الكسر ، فيجوز فيها الأوجه المذكورة إذا التقت مع «همزة الاستفهام» ، فيقال : «أَإِخَالُ» و « أَإِعْلَمْ » و « أَإِجِبُ » ونحوها ، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين ، أو بتسهيل « همزة المضارعة » بين بين ، ويقال :« آإِخَالُ » و «آإِعْلَمْ » و « آإِجِبُ » ، بإدخال « ألف» بين الهمزتين محققتين ، أو مع تسهيل « همزة المضارع » بين بين .

جـ حكم « همزة الوصل » الملتقية ثانية مع « همزة الاستفهام » :

إذا كانت « همزة الاستفهام » مفتوحة أبدا ، فإن « همزة الوصل » حكمها أن تكون مكسورة أبدا ، إذ إنها زيدت وصلة إلى النطق بالساكن ، وإن أصلها الإسكان لكونها حرفا ، فلما تُخُيِّلَ سكونها مع سكون ما بعدها حركت بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين ، وهي « الكسرة » ، فصارت مكسورة ، فإن كان الحرف الثالث من اللفظ الذي زيدت فيه مضموما ضما لازما وجب ضمها ، كما في نحو : « أُسْجُدْ » و «أُنْطُلِقَ بِزَيْدٍ » و «أُسْتُخْرِجَ » ، وإنما وجب ضمها ـ حينئذ ـ كراهية الخروج من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينهما إلا حرف ساكن ، وهو حاجز غير حصين .

وإذا كانت زيادة « همزة الوصل » مع « لام التعريف » ، وميمه ، وفي « أَيْمُنِ» القسم ، فإنها تكون مفتوحة ، أما كونها مفتوحة مع لام التعريف وميمه فلأن كلا منهما حرف ، فاقتضى ذلك أن اجعل حركتها معهما فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال ، وأما كونها مفتوحة مع « أَيْمُنِ » في القسم وهو اسم ، فلأنه غير متمكن ، إذ أنه لا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتحت همزته تشبيها لها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف ، وحكى يونس : «إِيمُنُ اللهِ » و « إِيْمُ اللهِ » بالكسر على الأصل [٢] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/ ١١٩ , ١٢٠ ، والكشف ١/ ٧٤ ، والإتحاف : ص ٤٥ , ٤٩ .

(٢) انظر ـ في ذلك ـ سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ١/ ١١٦ , ١١٧ ، واللباب ، للعكبرى =

من ذلك ندرك أن « همزة الوصل » إما أن تكون مكسورة ـ وهو الأصل فيها والغالب ـ وإما أن تكون مضمومة ، وإما أن تكون مفتوحة ، فإن كانت مكسورة أو مضمومة فقد أجمع النحويون والقراء على وجوب التخفيف بحذفها إذا التقت مع « همزة الاستفهام » ، وذلك لوقوعها في الدرج بعد همزة الاستفهام ، وهي مفتوحة ، وحينئذ لا يلتبس الاستفهام بالخبر ، فحذف « همزة الوصل » المكسورة كما في نحو : «أَنْشَرَحَ صَدْرُكَ ؟»،وكما في قول الله ـ تعالى ـ:﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾[1] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[2] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[3] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[4] وقد اتفق القراء على ما قضى به النحويون من حذف « همزة الوصل » ، فحذفت في الآيات المذكورة للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، إذ إن ذلك لم يؤد إلى لبس ، لكون همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ، والأصل : «أَٱفْتَرَى » ، و « أَٱصْطَفَى » و « أَٱتَّخَذْنَاهُمْ » و « أَٱسْتَغْفَرْتَ »[5].

فإن كان التقاء « همزة الاستفهام » مع « همزة الوصل » المضمومة فإن ذلك لم يرد له ذكر في القرآن الكريم ، ويمثل له بنحو : « أُنْطُلِقَ بِزَيْدٍ ؟ » و « أُضْطُرَّ الرَّجُلُ ؟ » و « أُسْتُسْلِمَ الْعَدُوُّ» ، والأصل : « أَ ا ُنْطُلِقَ » و «أَٱُضْطُرَّ » و « أَٱُسْتُسْلِمَ » ، فحذفت « همزة الوصل » لوقوعها في الدرج ، ولعدم اللبس بحذفها ، إذ إنها مضمومة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة[6] .

أما إذا كانت « همزة الوصل » الملتقية مع « همزة الاستفهام » مفتوحة ، أي

=٢/ ١٩٢, ١٩٣ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٥ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦١-٢٦٥.

(١) سورة سبأ : من الآية ٨.

(٢) سورة الصافات : الآية ١٥٣.

(٣) سورة ص : الآية ٦٣.

(٤) سورة المنافقون : من الآية ٦.

(٥) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨, ٢٦٩ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨, ٢٦٩.

: همزة «آلْ »و « آمْ » ـ في لغة حمير ـ و « آيْمُنٌ ـ و ـ آيْمُ اللهِ » ، فإن التخفيف ـ حينئذ ـ لا يكون بحذف همزة الوصل ، رغم وقوعها في الدرج ، لأن حذفها يؤدى إلى التباس الاستفهام بالخبر ، وإنما اتفق النحويون والقراء على أن تخفيفها يكون بوجه من وجهين [١] :

(أحدهما) ـ وهو الأفصح والأرجح ـ : إبدالها « ألفا » لكونها مدا مجانسا لحركة همزة الاستفهام ، وليصح الجمع بينهما وبين ساكن بعدها ، نحو : « آلْحَسَنُ عِنْدَكَ ؟» و « آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » [٢] ، وقيل : إن أبا على الفارسي وجماعة اقتصروا على هذا الوجه ، قاله الخضراوى [٣] .

(الوجه الآخر) تسهيلها بين بين ، بحيث يُنْطَقُ بها بين الهمزة و « الألف » مع القصر ، وهذا الوجه ـ وإن كان مرجوحا ـ هو القياس ، لأن الإبدال شأن الهمزة الساكنة [٤].

ومن تسهيلها قول الشاعر :

أَأَلْحَقُّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *** أَوِانْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ [٥]

حيث سهلت « همزة الوصل » في قوله : « أَأَلْحَقُّ » بجعلها بين الهمزة والألف ، مع القصر ، ومنه قول الآخر :

أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَبْتَغيهِ *** أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى [٦]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨.

(٢) انظر : اللباب ٢/ ١٩٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦.

(٣) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٦٦.

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٦٦ ، وحاشية الصبان ٤/ ٣٨٩.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة في ديوانه : ص ١٣٣ ، والأغاني ١/ ١٢٧ ، والكتاب ٣/ ١٣٦ (هارون) ، والشاهد فيه قول : «أَأَلْحَقُّ » حيث نطق بهمزة « آلْ» بعد همزة الاستفهام مسهلة بين الهمزة والألف مع القصر بعد « همزة الاستفهام » .

(٦) هذا البيت من البحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى في ديوانه : ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٤٠٣ ، والشاهد فيه قوله : « أَأَلْخَيْرُ » ، حيث سهل الشاعر همزة « آلْ» بين الهمزة والألف مع القصر .

حيث سهلت « همزة الوصل » في قوله : « ءَآلْخَيْرُ » بالنطق بهما بين الهمزة والألف مع القصر .

هذا... وقد ورد التقاء «همزة الاستفهام»مع همزة الوصل المفتوحة في القرآن الكريم في قول الله ـ تعالى ـ:﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [1]،وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [2] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [3] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [4] ، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [5] .

فقد قرأ القراء : «آلذَّكَرَيْنِ » و « آلآنَ » و «آللهُ » بالوجهين المذكورين ، حيث ذهب كثير منهم إلى إبدال همزة الوصل « ألفا » خالصة مع المد للساكن ، وجعلوه لازما ، ومنهم من رآه جائزا ، وذهب آخرون إلى تسهيلها بجعلها بين الهمزة و « الألف » ، قياسا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح ، الملتقية مع «همزة الاستفهام »[6]

والله أعلم



---

(١) سورة النعام من الآية ١٤٣ ، والآية ١٤٤.
(٢) سورة يونس : من الآية ٥١.
(٣) سورة يونس : من الآية ٩١.
(٤) سورة يونس : من الآية ٥٩.
(٥) سورة النمل : من الآية ٥٩.
(٦) انظر : النشر ١/ ٣٧٧ ، والإتحاف : ص ٥٠.



تتمة

تخفيف الهمزة بالإبدال ، أو بالحذف ، أو بالتسهيل بجعلها بين بين ، شرطه عند أهل التخفيف من النحويين والقراء ألا تكون الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولا ولم يكن قبلها شيء ، وذلك لأن إبدالها حرف مد يتحقق بتدبير حركة ما قبلها ، وحذفها يتم بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وجعلها بين بين يتدبر بحركتها أو بحركة ما قبلها ، فضلا عن أن المبتدأ به خفيف ، إذ الثقل يكون في الأواخر ، يضاف إلى ذلك أن التخفيف يضعف الهمزة ويقربها من الساكن ، فكما لا يبتدأ بساكن فكذلك لا يبتدأ بما قرب منه ، ومن ثم لا تخفف الهمزة في نحو : « أَحْمَدَ » و « إِبْرَاهِيمَ » و « أُمٌّ » ، إذا وقع كل منها في ابتداء الكلام ، فلا تبدل ولا تحذف ، ولا تسهل بين بين .

أما تخفيفها في الابتداء بغير هذه الأوجه الثلاثة فقد ورد في بعض المواضع بإبدالها « هاء » ، إذ إن « الهاء » مصاقبة « الهمزة » في المخرج ، والمواضع التي أبدلت فيها الهمزة « هاء » منها ما كانت فيه الهمزة أصلا ، ومنها ما كانت فيه زائدة ، فمن إبدالها « هاء » وهي أصل قولهم : «هِيَّاكَ » في الضمير: « إِيَّاكَ » [1] ومنه قول الشاعر :

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّـذِى تَوَسَّـعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَـادِرُهُ[2]

وروى عن قطرب أن بعضهم يقول :«أَيَّاكَ » ـ بفتح الهمزة ـ ، ثم يخففها بإبدالها « هاء » فيقول : « هَيَّاكَ » [3] ، ومن ذلك قول الراجز :

---

(١) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥١ ، بشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ ، والممتع ١/ ٣٩٧ ، واللباب ٢/ ٣٤٤.

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لمضرس بن ربعى في شرح شواهد الشافية : ص ٤٧٦ ، ولطفيل الغنوى في ديوانه : ص ١٠٢ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٨/ ١١٨ ، ١٠/ ٤٢ ، وروى آخر هذا البيت : « المَصَادِرُ » ، والشاهد فيه قوله : « فَهِيَّاكَ » حيث أبدلت همزة « إِيَّاكَ » هاء.

(٣) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، والممتع ١/ ٣٩٧.

هَيَّـاكَ أَنْ تُمَنَّـى بِشَعْشَـعَانِ خَـبٍّ الْفُـؤَادِ مَائِـلِ الْبَـدَانِ[١]

يريد : « أَيَّاكَ أَنْ تُمَنَّى ...الخ ».

ومنه إبدال همزة « إن » الشرطية ، حيث أبدلت « هـاء » في لغـة طـيء ، إذ يقولون : « هِنْ فَعَلْتَ فَهَلْتُ » يريدون : « إِنْ » [٢]

ومن ذلك إبدال همزة « إن » الناسخة « هاء » مع اللام على اللزوم ، فمنهم من يقول : « لَهِنَّكَ قَائِمٌ » و « لَهِنَّكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ » [٣] ومن ذلك قول الشاعر :

لَهِنِّى لأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا *** لِدَوْمَـةَ بَكْرًاضَـيَّعَتْهُ الأَرَاقِـمُ[٤]

يريد : « لإِنِّي لأَشْقَى النَّاسِ ...الخ ».

ومن إبدال الهمزة الواقعة أصلا « هاء » قراءة بعضهم [٥] : ﴿ طَهْ ۝ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴾ [٦] ـ بتسكين الهـاء ـ ، قيل : إنَّ المراد : طَـإِ الأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ جَمِيعًا ، لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجلية في صلاته ، وعليه فالهـاء بدل من همزة « طَأْ » [٧].

وقيل : إن من ذلك « هَيَا » في النداء ، حيث خففت همزة « أَيَـا » بإبدالها «هاء » ، لأنها أكثر من « هَيَا » في الاستعمال [٨].

---

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد وردا في الإنصاح : ص ٣٧٧ بلا نسبه ، وقـد ذكـرا فيه بتقديم الثاني على الأول ، وذكرا هكذا في سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، بلا نسبة ـ أيضا ـ ، والشاهد فيها قوله : « هَيَّاكَ » حيث أبدلت همزة «أَيَّاكَ» بفتح الهمزة ـ في لغة ـ «هاء » مفتوحة .

(٢) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، والممتع ١/ ٣٩٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ١٥٠ ، سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، والممتع ١/ ٣٩٨ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٧٨.

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لمزرد بن ضرار في الأزهية : ص ٣٧ ، وبـلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤٧ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٧٩ ، والشاهد فيه قولـه : «لَهِنِّـى » حيث أبدلت همزة « إنَّ » ـ في لغة ـ هاء .

(٥) هذه قراءة جماعة منهم الحسن، وعكرمة ، وورش . (انظر البحر المحيط ٦/ ٢٢٤).

(٦) سورة طه : الآيتان ، الأولى ، والثانية .

(٧) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٢، ٥٥٣ ، والممتع ١/ ٣٩٨.

(٨) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٤ ، والممتع ١/ ٣٩٨.

ومنه إبدال همزة « أمَا » قال بعضهم : « هَمَا واللهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا » ، يريد : «أَمَا وَاللهِ » فخفف همزة « أمَا » بإبدالها « هاء » (١) .

أما إبدالها الهمزة الزائدة « هاء » فمنه قولهم في « أَرَقْتُ الْمَاءَ » : « هَرَقْتُهُ » وفي « أَنَرْتُ الثَّوْبَ » ، أي : جَعَلْتُ لَهُ عَلَمًا : « هَنَرْتُهُ » ، وفي:«أَرَدْتُ الشَّيْءَ»: « هَرَدْتُهُ » ، وفي : « أَرَحْتُ الدَّابَّةَ » : « هَرَحْتُهَا » ، بإبدال الهمزة الزائدة على بنية كل فعل منها « هاء » ، وكذلك « همزة الاستفهام » ، فقد حكى قطرب: أن بعض العرب يقولون : « هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟» ، يريدون : « أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » (٢) ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ:هَذَا الَّذِي ... مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا(٣)

يريد : « أَذَا الَّذِي ...الخ ».

هذا ... ولم يرد تخفيف الهمزة في ابتداء الكلام بإبدالها حرفا آخر غير « الهاء».

وَاللهُ أَعْلَمُ ،



(١) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٤ ، والممتع ١/ ٣٩٩.:

(٢) انظر : المصدرين السابقين ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٣) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه : ص ١٩٦ ، وبلا نسبة في الجنى الداني : ص ١٥٣ ، وجواهر الأدب : ص ٣٣٤ ، ورصف المباني : ص ٤٠٣ ، ، وسر الصناعة ٣/ ٥٥٤ ، والممتع ١/ ٤٠٠ ، والشاهد فيه قوله : « هَذَا الَّذِي ..» ، يريد : «أَذَا الَّذِي » ، حيث أبدلت همزة الاستفهام « هاء » .



الخاتمة

بعد هذه الجولة حول الهمزة وتخفيفها يجمل بي أن أجمل أبرز النتائج التي توصل إليها البحث وذلك ما يلي :

١- لما كانت الهمزة ثقيلة على لسان المتلفظ بها لكونها أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة يشبه صوتها التهوع ، لم تجتمع الفاء والعين في كلمة، ولا العين واللام همزتين ، فلم يأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان ، فإن توالت همزتان في كلمة كانت إحداهما زائدة ، كما في نحو : « أئمَّة » و « آدَمَ » واصله : « أأْدَمُ » و « أُومِنُ » واصله : « أُؤْمِنُ » و « أَؤُبُّ » مضارع : « أبَّ » ، ومثل ذلك كثير .

٢- الأصل في الهمزة أن تحقق كسائر الحروف ، وهي لغة بني تميم ، وقيس ، إلا أنها لما كان النطق بها تكلفا لخروجها من أقصى الحلق باجتهاد عمل أهل الحجاز ولا سيما قريش إلى تخفيفها ، فقد روى عن عليِّ بن أبى طالب ﷺ أنه قال : « نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر ـ أي : همز ـ ، ولولا أن جبرائيل ـ ﷺ ـ نزل بالهمزة على النبي ـ ﷺ ـ ما همزنا»[1] ، ومن ثم خففوا الهمزة في جميع أحوالها ، ساكنة كانت أو متحركة ، سواء أكانت ـ في الحالتين ـ مفردة أم ملتقية مع همزة أخرى ، كان ذلك في كلمة، أو من كلمتين .

٣- تخفيف الهمزة ـ عند أهل التخفيف إما أن يكون بإبدالها « ألفا » أو « ياء » أو «واوا » على حسب حركتها ، أو حركة ما قبلها ، وإما أن يكون بحذفها من اللفظ بعد إلقاء حركتها على ما قبلها إن كانت متحركة ، وإما بتسهيلها بجعلها بين بين ، بحيث ينطق بها بين « الهمزة » وحرف المد الذي منه حركتها ، وقد يكون بينها وبين الحرف الذى منه حركة ما قبلها ، ولا يكون

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ٣٢.

ذلك إلا في مواضع معينة ، كما في نحو « سُئِل » و « مُسْتَهْزِئُون » ، فالتخفيف القياسي لا يخرج عن هذه الأوجه الثلاثة ، ويكون استحسانا ـ في الغالب ـ ، ويجب في بعض المواضع ، كما في نحو « آدم » « إيثار » و « أومِنْ » و « أكْرِمْ »

٤- التخفيف بالأوجه الثلاثة المذكورة شرطه ـ عند أهل التخفيف ـ الا تكون الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولا ولم يكن قبلها شيء ، وقد تخفف في الابتداء على غير قياس بإبدالها « هاء » ، أصلا كانت أو زائدة ، وقد سمع ذلك في بعض الألفاظ ، منها الضمير « إِيَّاكَ » و « أَيَّاكَ » بفتح الهمزة ـ في لغة ـ و « إنْ » الشرطية و « إنَّ » الناسخة مع السلام على اللزوم ، و «أَبَا» في النداء ، و « أَمَا » ، إذ قيل : « هِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » ، و « هَيَّاكَ أُكْرِمُ » و«هِنْ فعلْتَ فَعَلْتُ » و « هِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٌ » و « هَيَا زَيْدُ أَقْبِلْ » و « هَمَا واللهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا » ، هذا عن الهمزة الواقعة أصلا ، أما الهمزة الزائدة فقد سمع إبدالها « هاء » في نحو « أَرَقْتُ الْمَاءَ » و « أَرَدْتُ الشَّيْءَ » و « أَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ » ، وغيرها ، إذ قيل : « هَرَقْتُهُ » و « هَرَدْتُهُ » و « هَرَحْتُهَا » ومن ذلك ـ أيضا ـ إبدال « همزة الاستفهام » ، حيث سمع : « هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، والمراد : « أَزَيْدٌ مُنطَلِقٌ ؟» .

٥- ارتضى الكوفيون: لغة بنى تميم، وقيس ، فحققوا الهمزة ما لم يكن تخفيفها واجبا ، ومن ثم قرأها قراء أهل الكوفة (حمزة ، وعاصم، والكسائي) محققة في غير مواضع التخفيف الواجب ، وتبعهم ـ في ذلك ـ بعض القراء ، منهم ابن ذكوان، وابن عامر ، وروح ، حيث حققوا الهمزة في كثير من المواقع، أما البصريون فقد ارتضوا لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز ، فخففوا الهمزة ـ استحسانا ـ في غير مواضع التخفيف الواجب، وتبعهم ـ في ذلك ـ كثير من النحويين ، وبالتخفيف قرأ أبو عمرو، ابن العلاء ، رأس النحاة البصريين ، وابن كثير ، قارئ أهل مكة ، ونافع قارئ أهل المدينة ، وتبعهم في قراءة التخفيف كثير من القراء ، منهم البزى، وقالون، وورش ، وغيرهم

٦- بالمقارنة بين ما ذهب إليه النحويون وما ذهب إليه القراء في أحكام الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف نستنبط أن القـرَّاءَ تَلْتَقِـي آراؤُهـم مـع آراء النحويِّين في أكثر هذه الأحكام ، ولَعَلَّ ذلك يرجع إلى أن كثيراً من قـدامى النحويين الذين أسهموا في نشأة النحو كانوا قُرَّاءً ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفيّ ، ويونس ، و الخليل ، والكسائيّ ، وغيرهم ، فَضْلاً عن أنَّ النحويِّين قاطبة يجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وَقِرَاءَاتِهِ المتواترة التي لا شبهة فيها ، ولا يلتفتون إلى مَا وَرَدَ منها على وجه لا يتفق مع الفصيح الشائع عن العرب إلاَّ أنَّ القراءَ انفردوا ببعض الآراء التي عَرَضْنَا لذكرها في خلال هذا البحث، منها ـ على سبيل المثال ـ: حكم تخفيف الهمزة إذا كانت مكسورة بعد حرف مكسور وبعدها « يَاءٌ » كما في نحو : « الصَّابِئِينَ » ، أو بعد حرف مفتوح كما في نحو : « يَئِسَ » ، أو كانت الهمزة مضمومةً بعد حرف مكسُورٍ، أو حرف مفتوح وبعدها « وَاوٌ » كما في نحو : « مُتَّكِئُونَ » ، و « يَطَأُونَ » ، حيث قضى النحويُّون ـ في ذلك كُلِّهِ ـ بجواز تخفيف الهمزة بتسهيلها بَيْنَ بَيْنَ على حين ذَهَبَ بعضُ القراء إِلَى أَن تُخَفَّفَ بِحَذْفِهَا ، وذهب الباقون إلى وجوب تحقيقها .

ومنها حكم الهمزة الثانية في نحو: « أَئِمَّة » حيث قضى النحويُّون بجواز ثلاثة أوجهٍ فيها ، هي : « تحقيق الهمزتين » . و (إبدال الثانية « ياء » خالصة مع تحقيق الأولى). و (تسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ مع تحقيق الأولى) ، وقد وافقهم القراء في هذه الأوجه إلاَّ أنهم أضافوا وجهين آخرين ، هما : إدخال ألف مَدٍّ بين الهمزتين محققتين ، وإدخال هذه الألف بين الهمزة المحققة والهمزة المبدلة « ياءً » خالصةً .

ومن الأمور التي لم تَلْتَقِ فيها آرَاء القـرَّاءِ والنحويِّين : « اجتماع همزة الاستفهام مع همزة في أول الكلمة التي تليها » و « التقاء همزة المضارعة بالهمزة الواقعة فاء مدخولها » ، فإن النحويِّين: يجعلون التقاء الهمزتين في هذين الموضعين من قبيل « التقاء همزتين من كلمتين » ، على حين يعد ذلك عند القُرَّاء من قبيل « التقاء همزتين في كلمة » .

هذا ...

ومن ناحية أخرى: فإن بعض الضوابط التي وضعها النحويُّون لتخفيف الهمزة لَمْ يَسُغْ لَهَا استعمال أمثلة ، فابتدعوا لها صِيَغًا وأَبْنِيَةً على سبيل الافتراض للإيضاح والتدريب ، لَمْ يُعْثَرْ لها على أَثَرٍ فيما نطقت به العربُ من فصيح الكلام ، ولم يُعْرَف لَهَا نظَائِر ، أَمَّا القُرَّاءُ: فإنَّ التزامهم بالشواهد القرآنية اقتضى عدم اعتمادهم على ذلك النوع من الأمثلة التي لا ترقى إلى أن تكون أدلة يحتج بها لإثبات رأيٍ ، أَوْ تَأْصيل مذهب ، وإنما وثقوا جميع آرائهم بالنصِّ القرآنيِّ الذي نشأت عنه القراءات المختلفة.

إذ إن القرآن الكريم أُنْزِلَ معظمه بلغة قريش و أُنْزِلَ بعضه بلهجات من جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيح للعرب أن يَقْرَأُوهُ بلغاتهم على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ، بحيث لا ينبغي لأَحَدٍ أَنْ يغيِّر الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المراعى ـ في ذلك ـ الرواية والنقل عن النبي ـ ﷺ ـ ومن ثم كانت جميع الأمثلة التى اعتمد عليها القُرَّاءُ في تأصيل ما ذهبوا إليه في أحكام الهمزة أمثلة فصيحة في الاستعمال ، وإن خالف بعضها القياس .

وَبَعْدُ فتلك هي أهم النتائج التي أبرزها البحث ، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفَدت ، فإن كان ذلك فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبى الاجتهاد ، والله من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ المتولى على المتولى الأشرم

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدسوق

فرع جامعة الأزهر

مصادر البحث ومراجعه

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، للشيخ / أحمد بن محمد الدمياطي ، الشهير بالبناء ، تصحيح / علي محمد الضباع ، طبعة ـ عبد الحميد حنفي ـ القاهرة .
٢- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، طبعة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
٣- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، طبعة ـ مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة ـ المكتبة العصرية ـ بيروت .
٥- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، طبعة دار الفكر ـ الطبعة الثانية ، بيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، طبعة دار القلم ـ الطبعة الأولى ، دمشق سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٧- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم) ، طبعة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م.
٨- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ/ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م. ـ بيروت .
٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن علي الأربلي ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس ـ الطبعة الأولى ـ

بيروت سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

١٠- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق / تركى فرحان المصطفى ، طبعة ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م.

١١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرءوف سعد ، طبعة ـ المكتبة التوفيقية بالقاهرة

١٢- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور/ عبد العال سالم مكرم ، طبعة ، مؤسسة الرسالة ـ الطبعة السادسة ـ بيروت سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٣- حجة القراءات ، للإمام أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانى ، طبعة ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الخامسة ـ بيروت سنة ١٤١٨هـ / ١٩٧٧م.

١٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى ، تحقيق وتعليق الشيخ / على محمد معوض ، والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور / جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتى ، وتقريظ الدكتور/ أحمد محمد صيرة ، طبعة ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٥- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور / مصطفى النماس ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م، مطبعة المدنى ـ القاهرة .

١٦- رصف المبانى في شرح حروف المعانى ، للإمام / أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٧- روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، لأبى الثناء محمود الألوسى ، طبعة ـ دار الغد العربى ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

١٨- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، طبعة ـ دار القلم ـ الطبعة الثانية ـ دمشق سنة ١٤١٣هـ ١٩٨٢م.

١٩- شرح الأنموذج في النحو ، للزمخشرى ، بشرح الأردبلى ، تحقيق الدكتور/

حسنى عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب القاهرة .
٢٠- شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور الإشبيلى ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح - العراق سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٢١- شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ / رضى الدين الاستراباذى ، تحقيق الأساتذة / محمد تور الحسن / ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م
٢٢- شرح كافية ابن الحاجب ، للشيخ / الرضى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٢٣- شرح المفصل ، لابن يعيش ، طبعة - عالم الكتب - بيروت .
٢٤- القاموس المحيط ، للفيروزابادى ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
٢٥- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
٢٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام الزمخشرى ، طبعة - دار الكتاب العربى بيروت ، نشر - دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ،
٢٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان ، طبعة - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة - بيروت سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٢٨- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق / غازى مختار طليمات ، والدكتور عد الإله نبهان ، طبعة - دار الفكر المعاصر - الطبعة الأولى - بيروت ودمشق سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢٩- لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة دار المعارف بمصر
٣٠- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور - محمد كامل بركات ، طبعة - دار المدنى سنة

١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .

٣١- المستوفى في النحو ، لعليٍّ بن مسعود الفرخان ، تحقيق الدكتور محمد بدوى المختون ، نشر - دار الثقافة العربية - القاهرة سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٢- معانى القرآن وإعرابه ، لأبى إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى ، طبعة - عالم الكتب - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٣- معانى القرآن ، لأبى زكريا الفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، طبعة - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٣٤- المقتضب - لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٣٥- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، منشورات - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الثالثة - بيروت سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٣٦- المنصف - شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٣٧- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى ، إشراف ومراجعة الأستاذ/ على محمد الضباع ، طبعة - دار الفكر .

٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.



الفهرس